

العلاقات الروسية الإيرانية واثرها في تدعيم فاعلية سياسة إيران الإقليمية

حيال منطقة الخليج العربي منذ ١٩٧٩

أ.م.د. توفيق نجم

كلية المأمون الجامعة

الملخص

تأثرت العلاقات الروسية - الإيرانية بمتغيرات أعقبت بعض الأحداث التاريخية . منها الثورة في إيران عام ١٩٧٩ ، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وظهور روسيا الاتحادية . فقد كان لكلا الحدثين أثرهما على طبيعة العلاقات بين البلدين. لقد اهتم الاتحاد السوفيتي السابق بإيران بعد الثورة ، فأتجه لإقامة علاقات إيجابية معها . بيد ان بعض الأحداث الإقليمية ، مثل احتلال السوفيت لإفغانستان ومبيعات السلاح السوفيتي للعراق خلال الحرب بين العامين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ كانت قد أثرت وقتها على العلاقة بين الطرفين . لكن ذلك لم يك ليوقف علاقات إيران التجارية مع الاتحاد السوفيتي ولا حتى شراء الأسلحة منه فيما بعد.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، وظهور روسيا الاتحادية وجدت إيران ان من المصلحة الإنفتاح على روسيا بهدف الحصول على المساندة الدولية لمواجهة العداء الأمريكي لها . ومن جانبها وجدت روسيا هي الأخرى إن اقامة مثل هذه العلاقات سيتيح لها الإفادة من نفوذ إيران في جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز لمنع توسع الناتو في هذه المنطقة. ولقد مرت العلاقة بين الطرفين بين المد والجزر. فروسيا الاتحادية رغم ادراكها لإهمية إيران الإستراتيجية إلا انها لم تشأ ان تكون في موقع الاختيار بين الولايات المتحدة وإيران وظلت تحدد مواقفها من القضايا الإيرانية الأساسية ، وبشكل خاص البرنامج النووي الإيراني بما يتفق والموقف الأمريكي والأوروبي.

Abstract

The Russian – Iranian relations affected some important historical events, such as the Iranian revaluation in 1979, and the disintegration of the Soviet Union. After the Iranian revolution, the Soviet tried to establish good relations with Iran but some regional events prevented that. Later, after the disintegration of the Soviet Union, Iran has found it necessary to establish good relation with Russia, in order to obtain international support in the light of hostility relation between it and the USA.

On the other hand Russia found that Iran's influence in Central Asia and the Caucasus, which stimulates to cooperate with it to prevent NATO expansion there.

المقدمة

شهدت حقبة العقدين الاخيرين من القرن المنصرم وبداية القرن الجديد متغيرات دولية وأحداث اقليمية ، كانت لها تأثيراتها على مستوى الاداء السياسي الخارجي لبعض القوى الدولية والاقليمية. اذ بنظرة فاحصة لواقع الحركة الدولية والإقليمية نلاحظ تراجع دور روسيا الاتحادية عن الدور الذي كان يلعبه الإتحاد السوفيتي سابقا ، فقد تفردت الولايات المتحدة الاميركية عمليا بالتأثير على تفاعلات النظام الدولي . اما على الصعيد الاقليمي لمنطقة الخليج العربي فلم يعد هناك اي دور للعراق بسبب تدمير عناصر القوة لديه ، واخراجه اصلا من دائرة القوة ، وكذلك بسبب طبيعة نظامه السياسي الذي وضع اسسه المحتل والذي لا يقوى على حل ازماته الداخلية. وبالمقابل برز الدور الايراني مستفيدا من حالة السيولة الامنية في المنطقة للاستمرار بسياسة الهيمنة . وفي ظل العلاقات الإيرانية الأميركية المتأزمة الى الحد المنذر بالانفجار عنيت ايران أكثر بعلاقاتها مع القوى الدولية الاخرى ومنها روسيا الاتحادية .

رسمت ايران سياستها الخارجية حيال روسيا الاتحادية في ضوء ادراكها لفروض الجوار اولاً، ولجعل علاقاتها هذه حافزاً يغري الولايات المتحدة الأميركية للإقتناع بعدم معقولية اغفال دور ايران في

المنطقة . ولهذا ، ورغم توافق الموقف الروسي مع موقف كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا على منع إيران من امتلاك السلاح النووي . ورغم تأييدها ، أي روسيا ، للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران . فأن هذه الأخيرة قد استمرت في علاقاتها مع روسيا ، التي بدورها ساندت إيران دبلوماسياً ووقفت والصين ضد تأهب الولايات المتحدة الأميركية بالذهاب إلى الخيار العسكري في التعامل مع إيران بسبب العقوبات التي أظهرتها الأخيرة فيما يتعلق ببرنامجهما النووي.

وبالإضافة إلى المصالح المشتركة بين البلدين التي تقرر صوغ سياسة كل منهما حيال الآخر . فمن جانبها حرصت إيران على ضمان مواقف روسية مؤيدة لسياستها الخارجية Sympathetic Policy

والواقع أن العلاقات الروسية الإيرانية والتي يمكن وصفها بالإيجابية . فأنها في ظل المرحلة الراهنة التي تشهد انغماس إيران في شؤون دول الخليج والجزيرة العربية والعراق، ودورها في سوريا ، يثير التساؤل عما يحتمل أن يحقق ذلك مستقبلاً مساندة روسية لسياسة الهيمنة Hegemonic Policy الإيرانية على المنطقة. وهو ما يُعد مشكلة البحث . وبحث هذا الاحتمال ، كما نعتقد يأتي في سياق نظرة كل منهما - أي روسيا وإيران - لما يجب أن تكون عليه علاقاته مع القوى الدولية والأقليمية الأخرى. ومن هنا فأن استنتاجات البحث يقررها تحليل الفرضية التالية :

أن الولايات المتحدة الأميركية وفي ضوء علاقاتها القلقة مع إيران سوف تتغاضى عن سياسة إيران في هذه المنطقة التي تكتنف على مصالح حيوية ترتبط بالأمن القومي الأميركي ذاته ، أو أنها ستوظف إيران في خدمة هذه المصالح . وأن قوى اقليمية أخرى (تركيا وإسرائيل) لا يقلقها تنامي الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط . وأن روسيا الاتحادية ستضحي بمصالحها مع دول الخليج والجزيرة العربية مقابل تمسكها بإيران .

لقد اقرن البحث المنهج التاريخي بالمنهج التحليلي في مسعى لإعطاء رؤية لمستقبل العلاقات بين البلدين وانعكاسها على سياسة إيران الإقليمية . ولذا فقد وُضع إطاره على نحو يفرضه الجمع بين المنهجين . ففي الجزء الأول منه تم التركيز على الماضي القريب للعلاقة بين البلدين لإعتقادنا بأنها تمتلك آثارها على

حاضر العلاقات ولو بقدر نسبي . في حين تناول الجزئين الثاني والثالث تحليل العلاقات في سياقها الزمني . اما الجزء الرابع من البحث فقد انصرف نحو توجهات السياسة الإيرانية الخليجية واحتمالات مساندتها من لدن روسيا في ضوء تطور العلاقة البينية . ثم انتهى البحث باستنتاج ، وخلص بتوصيات .

المبحث الأول

ماضي العلاقات بين البلدين لمحة تاريخية سريعة حتى ١٩٧٩

أهمية التاريخ في فهم الحاضر

يتبنى المؤرخون فكرة جوهرية تركز على أهمية التاريخ في فهم الحاضر. فالحاضر، كما يرون يمكن ان نفسره في احد الأوجه بتاريخه القريب . وترتقي أهمية التاريخ لديهم لتشمل حتى فهم العلوم الطبيعية التي اولها الإنسان كبير الأهتمام . فهم تبعاً لذلك يقررون - وتلك حقيقة تُصدقها - هي ان تاريخ العلم يُعدُّ جزءاً من العلم ذاته. ويتبنى فلاسفة الواقعية السياسية Real Politic قولاً يؤكدون فيه ان دراسة العلاقات الدولية تحتم عدم اغفال كلا من التاريخ والجغرافيا بأعتبارهما عاملين لا يتغيران . وتأسيساً على هذين القولين سوف نتناول ماضي العلاقات بين روسيا وإيران ، بأعتبار ان هذا الماضي يُعدُّ اصلاً للحاضر وهو يؤثر فيه ، ثم نبين ما ينطوي عليه العامل الجغرافي بمنظور التقارب من آثار على تطور العلاقة بين الطرفين. فضلا عما يعنيه هذا العامل من أهمية جيوسراتيجية لإيران ، لم تغفلها الدول الكبرى . وهو ما يعني ان بحث علاقات روسيا بإيران غير ممكنة التحليل بعيدا عن علاقات ايران بالولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك الاتحاد الأوربي ، او بإهتمام كليهما في المنطقة بشكل عام.

لكن لابد من التنويه بدايةً، انه رغم ما للتاريخ من أهمية كما اسلفنا ، إلا أن البحث لا يتقصى علاقات البلدين في تأريخها البعيد ، وانما يسلط الضوء على التأريخ القريب لها . كما انه لم يتابع التفصيلات الدقيقة للاحداث ، بقدر عنايته بالتركيز على الاحداث القريبة والبارزة منها، حيث تُعد منعطفات في مسار العلاقة الثنائية . وبناءً على هذا التحديد لجانب من اطارالبحث ، فقد وجدت في ثورة تشرين الأول الاشتراكية ١٩١٧، ثم الحرب العالمية الثانية ، والثورة الايرانية ١٩٧٩ ، وتفكك الاتحاد

السوفيتي . وما تلى ذلك من تطورات على المستوى الأقليمي سواءً في اواسط اسيا او في منطقة الخليج العربي ما يستأهل الأهتمام ، فلا جدال في أن لكلٍ من هذه الأحداث اثره على العلاقة بين البلدين وتوجيه مساراتها، فضلا عن الآثار التي فرضتها التطورات المعاصرة أي احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتداعيات هذا الحدث. وسوف نتابع تطور العلاقات بين البلدين وفق هذه المنعطفات .

١- العلاقات بعد ظهور الإتحاد السوفيتي

تُعد هذه الحقبة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين ، فلقد أعلن الإتحاد السوفيتي في اول اتفاقية عقدها مع إيران في ٢٦ شباط ١٩٢١ تخليه عن جميع الإتفاقيات التي فرضتها روسيا القيصرية على ايران فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران ، والسماح لها بحق الملاحة في بحر قزوين . مقابل التزام ايران بعدم اقامة قواعد عسكرية لطرف اخر فوق اراضيها من شأنه أن يُهدد امن الإتحاد السوفيتي . اما اذا عجزت ايران عن ابعاد خطر كهذا ، فإنه يحق للحكومة الروسية نقل قواتها الى الاراضي الإيرانية ، واتخاذ الإجراءات العسكرية الضرورية للحفاظ على امنها وسلامتها. (١) اعقب ذلك ابرام معاهدة في العام ١٩٢٧ اكدت بنود المعاهدة السابقة.

ولقد انتهج الإتحاد السوفيتي حيال ايران سياسة غايتها الفوز في امتيازات نفطية في سياق التنافس القائم وقتها مع بريطانيا بحكم ما لعامل الجوار من فروض. لكن رغم تطور العلاقة التي اعقبت الاتفاقيتين وما حصل عليه الإتحاد السوفيتي من نفوذ في ايران ، فقد شهدت هذه المرحلة نفاذ الولايات المتحدة الأميركية الى الساحة الايرانية عبر شركة ستاندر اويل التي مُنحت امتياز استغلال النفط في المناطق الشمالية * والتي كانت من مناطق نفوذ روسيا القيصرية من قبل.(٢) في الوقت الذي كان السوفيت يرون انهم الاحق بمثل هذا الامتياز لدواعي جغرافية ، وسياسية كمكافئة لهم على الغائهم ما ورثوه من مكاسب كانت روسيا القيصرية قد حققتها . ولم تغلح الضغوط التي مارسوها لإعاقة مثل هذا الاتفاق ، بل تطورات الاحداث واندلاع الحرب العالمية الثانية اوجدت ظروف دولية جديدة دفعت بالإتحاد السوفيتي للانضمام الى الحلفاء .

٢ - العلاقات خلال وبعد الحرب العالمية الثانية :

وخلال هذه الحقبة دفعت تطورات الحرب جيوش كلا من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا الى اجتياح ايران عام ١٩٤١ ، فقد اجتاحت السوفيت شمال ايران ، وهي المنطقة التي حصلت الشركة الأميركية على امتياز استغلال النفط فيها. فيما امتد الإجتياح البريطاني على جنوب ايران . ولما كان هذا الإحتلال يراد منه مواجهة ومنع الاندفاع الألماني . فقد كان لابد من ابرام معاهدة لتنظيم الواقع الجديد ، فكان ان وقعت الأطراف الثلاثة في كانون الثاني ١٩٤٢ معاهدة الزمت السوفيت والبريطانيين بأحترام وحدة اراضي ايران واستقلالها. و تعهدهما بالانسحاب من الأراضي الإيرانية بعد انتهاء الحرب .في الوقت الذي التزمت إيران بموجبها ، أقرارها للطرفين حق استخدام كل المنشآت الإيرانية للأغراض العسكرية ، و ضمان وصول الأمدادات للاتحاد السوفيتي وولما كانت دوافع الاتحاد السوفيتي تكمن في الحصول على مصالح نفطية في ايران ، ولمواجهة استئناف الولايات المتحدة مسعاها بالحصول على امتياز نفطي في المناطق الشمالية لإيران وقبل انتهاء الحرب ، فقد اقترح السوفيت في خطوة استباقية على الحكومة الإيرانية عام ١٩٤٤ القيام بالاستغلال المشترك لحقول نفط الشمال .لكن هذا الطلب جوبه بالرفض من قبل الإيرانيين، وبالأقتراب من الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك اتباعا للنهج السابق* الذي تمثل بأعتماد أستراتيجية القوة الثالثة لمواجهة اطماع البريطانيين والسوفيت معا.(٣) وتحاشيا لإي ردة فعل سوفيتية متوقعة اظهرت الدبلوماسية الإيرانية وقتها براعة عالية في تطمين السوفيت . فما ان وضعت الحرب اوزارها حتى اقدمت الحكومة الإيرانية في ٤ نيسان ١٩٤٦ على ابرام اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لانشاء شركة سوفيتية — إيرانية تماشيا مع ما كان قد طرح في العام ١٩٤٤ تقوم باستغلال حقول النفط الشمالية لمدة خمسون عاما . ولكن بعد ان اكملت القوات السوفيتية انسحابها في ٦ ايار ١٩٤٦ تنفيذا لمعاهدة ١٩٤٢ ، واعيد الجزء الجنوبي من ازربيجان الى ايرــــــــــــان ، رفض مجلس النواب الإيراني في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٧ التصديق على الإتفاقية واصدر قراره بأعتبارها باطلة ولاغية . وهكذا خسر السوفيت طموحاتهم بعد ان انسحبوا من الأراضي الإيرانية.

ومنذ العام ١٩٤٦ حتى ١٩٥١ وبسبب الموقف من حزب تودة ، والغاء الإتفاقية فقد سادت الحرب الباردة على علاقات البلدين ورغم موقف السوفيت المؤيد لسياسة مصدق بتأميم شركة النفط الانكلو — إيرانية حيث بادر المندوب السوفيتي الى معارضة ادراج الشكوى البريطانية ضمن جدول اعمال مجلس

الأمن بوصف ذلك تدخل في الشأن الداخلي لايران.(٤) الا ان العلاقات بين البلدين لم تتطور لإتباع مصدق سياسة التوازن السلبي . فقد كان يقظاً مذ ان كان عضواً في مجلس النواب الإيراني من ان تقوده مخاطر التخلص من بريطانيا للوقوع في احضان الروس.(٥)

وبأسقاط حكومة مصدق وعودة الشاه محمد رضا الى ايران تنامت العلاقات الإيرانية الأميركية ، وانعكس ذلك على العلاقات الإيرانية السوفيتية حيث تبلورت لدى الشاه تصورات جوهرها ان التحدي الجديد هو " تحدي الأمبريالية المميتة تلك هي الأمبريالية السوفيتية" وتحت تأثير ذلك انضم الى حلف بغداد لصد انتشار " الخطر الشيوعي" نحو المنطقة . وبسبب التطور الذي شهده العراق عام ١٩٥٨ بسقوط النظام الملكي في العراق وخروجه من حلف بغداد ، فقد ازداد اندفاع ايران نحو الولايات المتحدة الأميركية وكان من نتائج ذلك توقيع البلدين في اذار ١٩٥٩ اتفاقية للدفاع . التي عدها السوفيت تحملاً تهديداً لإنهم القومي. وقبل ان تستكمل اجراءات التوقيع كان خروشوف قد وصفها في خطاب له في ١٧ شباط ١٩٥٩ بأنها " تُحوّل ايران الى قاعدة عسكرية اميركية".(٦) ولذلك ولمواجهة ما يحتمل من تهديد جراء التقارب الأميركي - الإيراني فقد اتجه السوفيت نحو اعتماد السبيل القانوني . وتفعيلاً لهذا فقد وضعت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢ موضع التنفيذ الإتفاقية التي سبق ان وقعت في ١٤ ايار ١٩٥٧ الخاصة بنظام الحدود ومشاكلها، والأجراءات التي تُتفق عليها لتسوية النزاعات بين البلدين. وفوق هذا ، ورغم تعهد ايران للسوفيت في العام نفسه، بعدم السماح باستخدام اراضيها قواعد صواريخ اجنبية ، ورغم ما شهدته العلاقات الاقتصادية من تطور . فقد ركز الأيرانيون في تعاملهم السياسي مع الاتحاد السوفيتي على (٧):

- ١- مقاومة محاولات السوفيت في تحييد المواقف الإيرانية ، اي عدم التأثير على قرارها الخارجي .
- ٢ - مقاومة الأضرار بالمصالح النفطية الغربية . بمعنى ان ايران صارت معنية بحماية المصالح الأميركية والغربية في المنطقة ، وهو ما يستدعي بالضرورة الموقف المعادي لكل الحركات الراديكالية والتحررية .

٣ - مقاومة زيادة القوة والنفوذ السوفيتيين في الخليج العربي ، والذي كانت اتفاقية الصداقة العراقية - السوفيتية عام ١٩٧٢ من أبرز بواباته ، حيث نظر اليها الرسمىون الأميركيون على انها جعلت العراق بيدقاً بيد روسيا ، او انه على حد وصف هنري كيسنجر " العميل السوفيتي الرئيسي في الشرق الأوسط (٨) والى ما قبل الثورة الإيرانية يمكن القول ان الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق وانعكاساته على منطقة الخليج العربي كان قد مكن الولايات المتحدة من توظيفها - اي المنطقة - في اطار استراتيجية التعامل الدولي لخدمة المصالح الأميركية فيها (٩). ولقد كانت ايران في اطار هذا التوظيف نقطة تجسس وانصات على التحركات السوفيتية .وانها جزء من معادلة التوازن التي بنت هيكلها الولايات المتحدة ، او انها حليف الولايات المتحدة. (١٠) وصفوة القول ان العلاقات الإيرانية الأميركية كانت موضع ترقب من قبل الاتحاد السوفيتي الذي له حدود طويلة مع ايران .

المبحث الثاني

علاقات الإتحاد السوفيتي بجمهورية ايران الإسلامية ١٩٧٩ - ١٩٨٩

ثمة هناك احداثاً أكتنفتها هذه المدة من العلاقة بين البلدين . فعلى الصعيد المحلي شهد هذا العقد تغيير النظام في ايران ، ومجئ نظام جديد اتخذ من الإسلام ايديولوجية لبناء الدولة ونظامها وتوجيه سياساتها ، وقد إنعكس ذلك على دستور الدولة كما سنوضحه لاحقاً. كما اعلن النظام الجديد بذات الوقت عزمه على تصدير نموذج الثورة هذا خارج حدود الدولة الجديدة . في ملاحظة هذه الأطروحة وكون ان ايران الاسلامية هي مقتربا لمسلمي الإتحاد السوفيتي وقتها ، مما يغدو لمبدأ تصدير الثورة خطورته على الأقل في احداث اضطرابات داخل المناطق الاسلامية هناك ، فقد ادرك السوفيت خطورة هذا التطور . وقد تركزت سياستهم حيال ايران في تلك المرحلة على الافادة من الظروف التي اوجدتها الثورة ، ومنع انتقال مشاعر الثورة الى الجمهوريات السوفيتية الإسلامية.

اماعلى الصعيد الإقليمي . فأن الغزو السوفيتي لإفغانستان ١٩٧٩ ، والحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ كانا من أبرز الأحداث ، كما شهدت هذه الفترة نهاية الحرب بين العراق وإيران ، واخيرا وفاة قائد الثورة الإيرانية وزعيمها الخميني عام ١٩٨٩ . وسنرى كيف ان كل هذه الاحداث اثرت على العلاقة بين البلدين وعلى مستوى الثقة المتبادلة بينهما اليوم .

كان الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ قد عكس عداء ايران للولايات المتحدة الأميركية نتيجةً لسياسة هذه الأخيرة حيال ايران ذاتها ، او حيال قضايا توليها إيران اهمية خاصة ، كالقضية الفلسطينية مثلاً . لكن الخطاب الإعلامي لا يعكس حقيقة التعامل السياسي من الناحية العملية . وإذا كانت للغة السياسة ، قواعد يجب مراعاتها وهو ما يلاحظه الرسمىون الإيرانيون . إلا أن رجال الدين في ايران ما فتؤا منذ الثورة وحتى وقت قريب ينعنون الولايات المتحدة الأميركية بالشيطان الأكبر . ولا شك ان مثل هذا الوصف ينعكس على التنشئة الاجتماعية نفسيا وسياسيا ، حيث يرتب في الواقع اثرا على الراي العام الإيراني بالشكل الذي يجعل غالبية الناس في حالة من التأهب لتنفيذ كلمة قد يقولها الولي الفقيه بشأن الشيطان الأكبر ربما تقتضي رحمه . وأقصد بهذا تهيئة رأي عام إيراني يدعم اي قرار قد يتخذ بالتصدي للمصالح الأميركية .

ومن الطبيعي ان يبادر الاتحاد السوفيتي الى امرين : الاول منع انتقال المشاعر الدينية الى جمهورياته ذات الاغلبية الاسلامية . ام الامر الثاني ، فهو الإستفادة من انكماش العلاقات الأميركية الإيرانية في المرحلة التي تلت الثورة ، و استثمار المناخ الذي أوجدته ، والمتمثل باقصاء النفوذ الأميركي في هذا البلد . فلقد كان تغيير النظام في ايران والمعاداة العلنية لأميركا ازاحة للنفوذ الأميركي من جوار الإتحاد السوفيتي . ان هذا التطور اوجب على السوفيت التخلي عن النقاء الأيديولوجي ، واستذكار الماضي القريب حين لم يقيم حزب توده – وهو احد وسائل التعامل السوفيتي مع ايران – بدعم حكومة مصدق في خمسينات القرن المنصرم . وربما في ضوء مراجعة العلاقات البينية في تأريخها القريب ، بادرت القيادة السوفيتية حينذاك دعمها للثورة الإيرانية بإعلان بريجنيف في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٩ الذي حذر فيه من " ان اي تدخل اجنبي في ايران سيعتبر تهديداً للأمن القومي السوفيتي بسبب خط الحدود المشترك بين البلدين. " (١١) أن التحذير السوفيتي لاي طرف خارجي من التدخل في الشأن الإيراني كان أستلهما

لنتائج التدخل الأميركي عام ١٩٥٣ الذي أسقط حكومة مصدق وأعاد الشاه إلى عرشه . لقد وجد السوفيت وقتها ان الثورة في ايران رغم ان قادتها من رجال الدين وانهم يتمسكون بتقاليد ذات اساس ديني قد تكون لها آثارها السلبية على اوضاع الاتحاد السوفيتي الداخلية ، الا ان فائدة الثورة بالنسبة لهم تجاوزت مضارها . ولكن رغم ما ابداه السوفيت من موقف ايجابي تجاه التغيير الا ان ذلك لم يمنع رجال الدين الإيرانيون وحتى بعض الرسميين من النظر الى الاتحاد السوفيتي على انه دولة استبداد خصوصا في سياق الحديث عن القوتين العظميين وقتها . لا بل أن الخميني ذاته ، مثلما اطلق على الولايات المتحدة الأميركية وصف الشيطان الأكبر تعبيرا عن سياساتها العدوانية ، فقد نعت الاتحاد السوفيتي بالشيطان الأصغر بسبب الإيديولوجية الإلحادية Atheist التي يعتنقها ويسعى لتسيدها على العالم كله. ففي بواكير هذه المرحلة رأت طهران موسكو معادية لها لاسباب قديمة وحديثة.^(١٢)

لاحقا تأثرت العلاقة بين البلدين سلباً بسبب احتلال السوفيت لأفغانستان في ٢٥ كانون اول ١٩٧٩ فقد اعلنت الحكومة الإيرانية وعلى لسان وزير الخارجية السابق علي اكبر ولايتي " ان التورط السوفيتي في افغانستان هو العائق الرئيسي بوجه تحسين العلاقات الإيرانية - الروسية " ^(١٣). لقد كان قلق ايران من الإحتلال السوفيتي لإفغانستان منطقيا في ظل الضعف الداخلي لإيران وقتها ، وكان هاجس الخوف قائما من احتمالات تمدد الإحتلال السوفيتي الى ابعد من أفغانستان . لاسيما وان الغزو عزز كثيراً من قدرات موسكو على استخدام قوتها العسكرية في المنطقة . كما ان موسكو قد رفعت مستوى البنية العسكرية المقامة في باكـــــــــــــــومن جهة دفاعية الى مسرح للعمليات الحربية والهجومية . ^(١٤)

كذلك فقد كان للحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تأثيرها على موقف ايران من الاتحاد السوفيتي . فرغم ان كليهما اعتبر الحرب من المكائد الأميركية. (*) إلا ان ايران توجهت باللوم على السوفيت لإستمرار بيع الأسلحة الى العراق . في الوقت الذي اخذ فيه السوفيت على ايران تصلبهم برفضهم التفاوض مع العراق لحل النزاع بالطرق السلمية .

من جانب مختلف فأن علاقات ايران بكل من تركيا وباكستان لم ينظر اليها السوفيت بعين الإرتياح ، لما لهاتين الدولتين من علاقات غير ودية مع الاتحاد السوفيتي . حيث ترتبط باكستان بعلاقات جيدة

مع الولايات المتحدة الأميركية ، فيما تتمتع تركيا بعضوية الناتو المعادي للكتلة الشرقية كلها عهدذاك . وربما تمنى السوفييت ان يكون الموقف الإيراني وقتذاك من حلفاء اميركا هوعين الموقف من اميركا ذاتها .

ومع ذلك فقد شهد اواخر عقد الثمانينات من القرن المنصرم مظاهر لتحسن العلاقات بين الطرفين ، مهّدت لها توقف الحرب العراقية الإيرانية في آب ١٩٨٨ ، وصفحة العلاقات الجديدة التي تلت زيارة الرئيس الإسبق هاشمي رفسنجاني الى موسكو في حزيران ١٩٨٩ التي اعقبها تصاعد مبيعات السلاح الروسي لإيران .^(١٥)

المبحث الثالث

علاقة روسيا الاتحادية بالجمهورية الإسلامية

المرحلة الأولى ١٩٨٩ – ١٩٩٩

مع بداية هذا العقد انسحب الإتحاد السوفيتي من افغانستان ، فكان لهذا وقعا ايجابيا على العلاقة بين البلدين . بيد ان الحدث الأبرز ، الذي لم يكن متوقعا هو تفكك الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير من القرن العشرين . * فلم تكُ هناك دلالات واضحة تنبئ بوقوع هذا التغيير الكبير في النظام الدولي . فلقد كان لهذا الحدث تداعيات ، وآثار اصابته هيكل النظام الدولي ، وغيّرت من التوازنات الإقليمية التي فرضتها المرحلة السابقة . هذا فضلا عن التداعيات التي اصابته الكثير من وحدات النظام الدولي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . اي العدول عن النظم الاقتصادية المخططة مركزيا ، ونظام الحزب الواحد . والاخذ باقتصاد السوق ، والتعددية السياسية . وكان من الطبيعي – في ظل هذا التطور – ان تتأثر العلاقة الثنائية بين روسيا وأيران ، اذ لم يعد البلدين يشتركان في حدود مباشرة . كما انتهت املاءات الأيديولوجية الماركسية على السياسة الروسية . وهو ما يعني زوال عقبة التقاطع الأيديولوجي الحاد بين جارين كان يرفض كليهما إيديولوجيا الطرف الآخر . من جانب ثاني وجدت ايران نفسها جوار عدة دول بسياسات وتوجهات مختلفة ، بعد ان كانت الى جوار دولة واحدة ذات سياسة وأهداف واضحة المعالم . فما هي العوامل التي اثرت وما زالت في تخطيط السياسة الروسية حيال ايران . وما

هي المصالح التي تسعى روسيا لتحقيقها من خلال تعاملها مع إيران ؟ هذا ما سنتناوله في السطور التالية ، آخذين بعين الاعتبار الأهمية الجيواستراتيجية لإيران بمنظور القوى الدولية الكبرى ومنها روسيا الاتحادية هذه الأهمية التي تنبثق عن الحقائق الآتية :

اولا - تبلغ مساحة ايران (١٦٤٨١٩٥) كم مربع ، وفرت لها هذه المساحة قدرة على الإنتاج الزراعي وزيادة الثروة الحيوانية ، وهو ما يلبي جزء من متطلبات امنها الغذائي وربما ساعدها هذا على تجاوز - ولو بقدر معين - ضغوط العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها دوليا في اطار التعامل مع برنامجها النووي ، فضلا عن امكانياتها الصناعية . من جانب آخر اتاح هذا الإمتداد الجغرافي لإيران مزية نشر منشآتها النووية في طول البلاد وعرضها (لاحظ توزيع المنشآت على الخريطة ادناه) مما له دلالة



خاصة ، فقد وفرت طبيعة التضاريس مواقع حصينة لحماية هذه المنشآت.

ثانيا - تقع ايران غرب اسيا ، تحدها من الشمال ثلاثة دول هي ارمينيا ، اذربيجان وتركمانستان . ولها سواحل طويلة على بحر قزوين تمتد الى ٧٠٢ كم . وتحدها من الشرق افغانستان وباكستان . ويحدها العراق غربا فيما تحدها تركيا من الشمال الغربي . ولإيران سواحل طويلة على الخليج العربي تمتد بطول ١٢٠٠ كم .^(١٧) ولها ولعمان اشراف مباشر على مضيق هرمز بحيث تستطيع ايران غلق المضيق في حال تعرضها الى اي خطر حقيقي مصدره الغرب . وهي بهذا تؤثر على الاقتصاد العالمي حيث يمر عبر المضيق ٩٠٪ من نفوط منطقة الخليج العربي الى اسواق النفط العالمية . ولذلك فإن الخليج بالنسبة لايران يظل من ابرز الثوابت المؤثرة في سياسة ايران الامنية والاستراتيجية . هذا الموقع منح ايران اهمية جيوسراتيجية تسمح لها بالتأثير في تطورات الوضع في منطقة بحر قزوين والقوقاز ووسط اسيا ، وكذلك الشرق الاوسط^(١٨).

ثالثا - كذلك فإن موقع ايران هذا منحها وصف الدولة الرابطة بين نظامين اقليميين يمتازان بثراء الموارد الاقتصادية ، فهي تقع بين نظام اسيا الوسطى من الطرف الشرقي والنظام الاقليمي الخليجي من الطرف الغربي . وهي بهذا تكتسب اهمية جيوسياسية تستقطب اهتمام روسيا وكذلك الصين التي تطورت علاقاتها مع ايران منذ ثمانينات القرن المنصرم ، ولعل مبيعات الأسلحة الصينية الى ايران ، وغدو الأخيرة ثاني اكبر مُصدري النفط الى الصين من دلالات تطوّر مسار العلاقات بينهما . من جانب آخر وفي سياق المنافسة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية . * فإن ايران ستظل ذات اهمية بالنسبة لهذه الأخيرة ، التي تسعى الى ابقاء الصـين وروسيا في فضائهما بعيدا عن مقتربات المناطق التي تشكل مصالح حيوية لها . ولا ريب ان صياغة روسيا لسياستها حيال ايران تؤثر فيها الاهمية الاستراتيجية لهذه الأخيرة ، وتحت تأثير الاعتبارات التالية :

أولا - اكدنا فيما تقدم ان الحدود بين البلدين لم تبقى على سابق عهدا، فلقد ظهرت على الخريطة السياسية للمنطقة دولا جديدة هي تركمانستان ، كازاخستان ، جورجيا ، ارمينيا واذربيجان تفصل بين

ايران وروسيا ولم يبقَ لهذه الاخيرة اتصال جغرافي مباشر مع ايران ، سوى كونهما من الدول المتشاطئة على بحر قزوين Littoral States (لاحظ الخريطة ادناه)

الدول المحيطة ببحر قزوين



ولقد كان لهذا المتغير انعكاساته على العلاقة بين الطرفين . ففي الوقت الذي كانت فيه ايران تتعامل مع دولة واحدة (الإتحاد السوفيتي) وجدت ان المعادلة الإستراتيجية قد تغيرت ، وصار عليها ان تتعامل مع دول تفتقر الى الإستقرار ، وهي " حذرة من الحركات الاسلامية ولبعضها البعض علاقات ذات طابع اثني وأقليمي ، غير ميّالين الى الوثوق بالجمهورية الاسلامية الايرانية " ^(٩) في هذه المرحلة من العلاقات كانت ايران تسعى لتجاوز الوضع الاقليمي والدولي الذي وضعت نفسها فيه بسبب اعتمادها مبدا تصدير الثورة . ففي ظل القيادة البراغمية للرئيس هاشمي رفسنجاني، غادرت ايران ذلك المبدأ متجهة نحو اقامة علاقاتتعاون اقليمي مع دول تلك المنطقة والعمل على بقائها مستقرة ، وهو ما اكد عليه

رفسنجاني بقوله " ليس من مصلحتنا نشوب اضطرابات ونزاعات على حدودنا الطويلة".^(٢٠) على هذا الاساس من الاهتمام الإيراني ، ولما لإيران من روابط ثقافية ودينية مع دول المنطقة ، ولتجنب تفجر اي ازمة مع روسيا بشأن نفوذها في هذه المنطقة . فقد رسمت هذه الأخيرة سياستها الإقليمية هناك على الأسس التالية.^(٢١)

١ - تجنب نشر الأفكار الثورية ، وتجنب اي سلوك من شأنه اثاره الإضطرابات ، لما قد يترتب عليه من آثار عابرة للحدود الايرانية او الروسية بحكم وجود اقلية لهذه الدول داخل ايران ، فضلا عن وجود جاليات روسية في هذه الدولة او تلك ، وذلك ضمانا لإستقرار المنطقة.

٢ - اعتماد العلاقات الإقتصادية ، والمشاركة في بناء البنى التحتية لبعض دول المنطقة كمد السكك الحديدية ، وفتح الخطوط الجوية ، وتطوير الموانئ الإيرانية على بحر قزوين لنقل البضائع من وإلى دول المنطقة. كذلك انشاء خط انبوب نقل الغاز بطاقة ١٥ - ٣٠ مليار متر مكعب يمتد من تركمانستان الى تركيا عبر الأراضي الإيرانية.

٣ - تنشيط علاقات إيران بهذه الدول من خلال منظمة التعاون الإقتصادي (الإيكو) التي تضم ايران وتركيا وباكستان ، بعد ان انضمت اليها كل من ازبيجان ، تركمانستان ، اوزبكستان ، قرقيزيا ، طاجاكستان وافغانستان . وفي هذا السياق بادرت ايران الى انشاء منظمة بحر قزوين (كاسكو) التي تضم ايران ، ازبيجان ، كازاخستان ، تركمانستان وروسيا.

و بالمقابل ، لما كانت روسيا الإتحادية تعتبرُ الدول آنفة الذكر مجالاً حيويًا لها . وهي تتطلع لتقوية تأثيرها في هذه المنطقة.^(٢٢) فأنها وجدت في قدرة ايران على التأثير في سياسات بعض هذه الدول من خلال نفوذها المتأني من رابطتي الدين والثقافة ما يستدعيها الى التفاهم لاسيما وان السياسة الروسية تركز على الحؤول دون توسيع الناتو نحو هذه المنطقة .

وبالإضافة الى اهميتها في القوقاز واسيا الوسطى ، فان ايران ترتبط في الجهة الأخرى بمنطقة الخليج العربي . وهذا ما يعزز الاهتمام الروسي بها حيث ان ايران هي المدخل الذي يوصل روسيا الى المياه الدافئة ، هذه القضية التي كانت وما زالت تحظى بالاهتمام الروسي منذ عهد روسيا القيصرية وحتى الان.

ثانيا - من العوامل الأخرى التي تُزيد من الاهتمام الروسي بايران ، هي قضية الامن القومي الروسي . ان من ثوابت السياسة الروسية منذ وقت مبكر، هو عدم السماح بنهوض قوة تهدد الامن القومي الروسي من الجانب الجنوبي . مما يعني ان السياسة الروسية تركز على منع ايران من امتلاك السلاح النووي ، وهي بذات الوقت تحرص على ان تبقى المورد الاساس للسلاح الى ايران ، لإن ذلك مدخلا للتاثير عليها.

ثالثا - ويُعد العامل الإقتصادي، سواء ما يتعلق بمشاريع النفط والغاز، او ما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين من العوامل المؤثرة في انماء العلاقات بين البلدين فهما يرتبطان في مشروعات مشتركة . ففي مواجهة تطلعات ورغبات شركات النفط الغربية التي تهدف الى استغلال احتياطات نفط بحر قزوين في سواحل كل من اذربيجان وكازاخستان ، فضلا عن معارضة كل من موسكو وطهران لمقترح الولايات المتحدة لانشاء خطوط انابيب بخشان التي تهدف الى نقل نفط قزوين عبر الاراضي التركية وليس عبر اراضي ايران او روسيا الاتحادية . وتعبيرا عن التعاون في هذا المجال تقوم شركة غاز بروم الروسية منذ العام ٢٠٠٦ في اطار كونسورتيوم دولي بتطوير المرحلتين الثانية والثالثة في حقل بارس الجنوبي . وفي تنفيذ مشروع بناء خط انابيب الغاز الذي يربط ايران ، باكستان ، الهند .^(٣٣) اما في قطاع التبادل التجاري ، فالملاحظ نمو صادرات كلا البلدين الى الاخر كما يوضح الجدول ادناه:

السنة	صادرات روسيا الى ايران / دولار	صادرات ايران الى روسيا / دولار
1995	249 مليون	27 مليون
2000	633 مليون	57,6 مليون
2005	1,9 مليار	125 مليون
2010	3,4 مليار	272 مليون
2011	3,4 مليار	351 مليون
2012	1,9 مليار	428 مليون
2013	1,2 مليار	433 مليون

<http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia>

"

وعودا على بدء ، فأن ما يمكن ملاحظة هي ان العلاقة بين البلدين خلال هذا العقد اي ١٩٨٩ - ١٩٩٩ شهدت بوادر من التقارب بينهما ، والتنسيق بشأن بعض القضايا الإقليمية . فعلى الصعيد العسكري بدأت موسكو مبيعات السلاح لإيران ، كما انها وعدت بأكمال مفاعل بوشهر . اما على الصعيد السياسي . فخلال رئاسة بورييس يلسين توافقت رغبة الطرفين على منع التأثير الأميركي والتركي في القوقاز واسيا الوسطى.^(٢٤) كما شهدت هذه المدة توافقات سياسية بشأن النزاع بين ارمينيا واذربيجان والتعاون لإنهاء الحرب الأهلية في طاجيكستان ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، والتنسيق في التعامل ضد طالبان الذين استولوا على معظم افغانستان عام ١٩٩٦ كما امتنعت ايران من ان تقف الى جنب الثوار المسلمين الشيشان ضد موسكو ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، بل اعلنت انها تدعم روسيا للحفاظ على سلامتها الإقليمية في مواجهة الحركات الانفصالية.

على ان مسار العلاقة الايجابي هذا اعترضته بعض العثرات . فقد عدّت طهران الإتفاق الروسي – الأميركي ١٩٩٥ (الغور – تشيرنوميردين) الذي الزم روسيا بالحد من كمية مبيعات السلاح لأيران عقبة امام تطور العلاقات مع روسيا ، فضلا عن بقاء مشكلة تقسيم بحر قزوين دونما حل.^(٢٥)

المرحلة الثانية ٢٠٠٠ – ٢٠١٥

بدأت هذه المرحلة بأنتهاء رئاسة ييلستين وصعود بوتين سدة الرئاسة عام ٢٠٠٠ ، وبها تأزمت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية بسبب بعض القضايا مثل رفض الولايات المتحدة الأميركية التخلي عن خططها للدفاع الصاروخي الباليستي ، و توسيع نطاق الناتو في اسيا ، وقيادة اميركا للناتو وقصفها صربيا حليفة موسكو خلال ازمة كوسوفو وتبعاً لهذا فقد تنامي الشعور لدى موسكو بأن أميركا ، اما انها اصبحت عدائية تجاه روسيا ، او انها – باقل تقدير – تتجاهل مصالحها .^(٢٦) ولقد انعكس هذا على علاقة روسيا بأيران في صيغة اجراءات اتخذها بوتن . حيث اعلن في تشرين الثاني ٢٠٠٠ تخليه عن اتفاق الغور – تشيرنوميردين ، وابدى استعداداه لتصعيد مبيعات السلاح لإيران. واعلن الطرفين عن أستئناف العمل في مفاعل بوشهر . وفي آذار من العام ٢٠٠١ قام رئيس الجمهورية الايرانية خاتمي بزيارة الى موسكو ، وكان التعاون في مجال الطاقة وتقسيم بحر قزوين بين الدول المتشاطئة من ابرز القضايا التي بحثت . ولعل الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي إيغور سيرغيف في كانون الاول من العام ذاته ، وطبيعة القضايا التي بحثها مع المسؤولين الايرانيين تعكس وتيرة التطور في العلاقة بين البلدين ، فقد تصدرت قضية الامن في كل من اسيا الوسطى ، وكذلك منطقة الخليج العربي مقدمة القضايا التي شغلت جدول اعمال الزيارة . وفي سياق تنامي العلاقة وتنفيذا لمعاهدة التعاون للأستخدام السلمي للطاقة النووية الموقعه بين الطرفين الروسي والإيراني عام ١٩٩٢ ، فقد بدء التقنيون الروس في الاول من ايلول عام ٢٠٠٢ العمل في مفاعل بوشهر وسط اعتراضات اميركية شديدة.^(٢٧) ويبدو ان تطور العلاقات الروسية – الإيرانية كان عامل عدم ارتياح بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ، وذلك في ضوء تصاعد مبيعات السلاح الروسي * ، والتكنولوجيا النووية لإيران.^(٢٨) أفصح عن ذلك تصريح نائب وزير الخارجية

الأميركي آنذاك جون بولتن " بان مفاعل بوشهر سيكون قادر على انتاج مواد ^(٢٩) انشطارية تكفي لصنع (٣٠) قنبلة نووية". والذي رد عليه بوتين خلال زيارته لواشنطن في ٢٤ ايار ٢٠٠٢ بقوله " ان روسيا تقدم الدعم التقني لإيران في المجالات" السلمية فقط والمح بسخرية الى تعاون الولايات المتحدة الأميركية مع تايوان قائلا " ان روسيا قلقة من تطوير ^(٣٠) تايوان لصواريخ بعيدة المدى". ^(٢٩)

وفي العام ٢٠٠٥ إنتُخب احمدي نجاد رئيسا جديدا لإيران . وقد كان هذا الفوز موضع ترحيب من قبل موسكو باعتبار أن نجاد يمثل التيار المتشدد ضد الولايات المتحدة الامر الذي يفترض ان يقود الى تقارب إيراني روسي وثق . الا ان هذا لم يحصل بسبب موقف روسيا من تصلب ايران خلال مسار التفاوض بشأن الملف النووي ، قبل ان يتم التوصل الى الاتفاق النهائي في تموز ٢٠١٥ . وقد شهدت العلاقة بين البلدين مظهر التذبذب إذ علقت روسيا على عهد مدييف عام ٢٠١٠ تنفيذ اتفاقية بيع منظومة الصواريخ الدفاعية S-300 الى ايران بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها . لكن الحدث الذي شهده العام ٢٠١٤ حيث التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا ، وقضم جزيرة القرم وما استتبع ذلك من تدهور للعلاقات الروسية الاوروبية والروسية الأميركية . كان قد افقد روسيا شركائها التجاريين الاساسيين (اوربا والولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا) وهو ما تسبب في ركود الاقتصاد الروسي فضلا عن الإثر الذي أحدثه انخفاض اسعار النفط لاحقا . رافق ذلك خشية روسيا من احتمالات اقتراب ايران من اوربا لدرجة تغدو معها بديلا لروسيا في تجهيز الغاز الطبيعي لأوربا . وهو ما دفع رئيس الدوما الروسي سيرغي ناريشكين ، لأن يصرح في السابع عشر من تموز ٢٠١٤ من " ان ايران شريك موثوق به في العلاقات الدولية ، ولذلك فأن موسكو تولي اهمية كبيرة لعلاقاتها مع ايران في القضايا الامنية الإقليمية في الشرق الاوسط". ^(٣٠) في المقابل لم يظهر لإيران موقف دبلوماسي حيال التصرف الروسي آنف الذكر . ولتوثيق العلاقات الثنائية بين البلدين فقد تبادل وزيرا دفاع البلدين الزيارات اوائل العام ٢٠١٥ لتوطيد العلاقات العسكرية والامنية التي سبق ان اكد عليها بوتين وخامنئي خلال زيارة بوتين لطهران في تشرين الثاني ٢٠١٤ .

وفي اعقاب توقيع الاتفاق بين ايران ومجموعة (١+٥) في تموز ٢٠١٥ بشأن برنامج ايران النووي ولتعزيز التعاون الاقتصادي مع ايران ، فقد نُظِمَ في طهران مؤتمر للاعمال حضره ممثلوا اكثر من ثمانون شركة روسيه في مجال الطاقة والدفاع والمجالات الاخرى . كما اعلنت روسيا انها ستستأنف تنفيذ اتفاق

صفقة صواريخ S-300 . وقد ذكرت وكالة الانباء الإيرانية في بداية شباط ٢٠١٦ اخبار استلام ايران لمنظومة الصواريخ هذه .

روسيا والملف النووي الإيراني

وضمن هذه المرحلة ، فقد انشغلت الدول الكبرى بالتعاطي مع اهتمامات ايران النووية ، وهو ما اصطلح على تسميته دبلوماسياً (الملف النووي الإيراني) . فكيف تعاملت روسيا مع هذا الملف في اطار علاقاتها بأيران ؟

مذ ان وقع الطرفين الروسي والإيراني عام ١٩٩٢ معاهدة بشأن التعاون للأستخدام السلمي للطاقة النووية . فقد احتلت روسيا دورا اساسيا في برنامج ايران النووي ، لاسيما بعد توقيع عقد بقيمة (٨٠٠) مليون دولار لبناء مفاعل بوشهر، ورغم التصريحات التي صدرت عن الكثير من المسؤولين الإيرانيين ، بمضامين تؤكد ان ايران تسعى للاستخدام السلمي للطاقة النووية . إلا ان تعامل الوكالة الدولية مع البرنامج النووي الإيراني إثر المعلومات السرية التي كشفها علي رضا جعفر زاده * في آب ٢٠٠٢ من ان ايران تمتلك بالإضافة الى مفاعل بوشهر مرفقين نوويين آخرين . الأول في [ناتانز]

لتخصيب اليورانيوم، وآخر للماء الثقيل فـي [آراك] . بعد اربعة اشهر من هذه الواقعة ، اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية في ١٣ كانون اول ٢٠٠٢ ان ايران تعمل بشكل حثيث على تطوير قدرات لتصنيع الأسلحة النووية . وعرض تأكيدا على ذلك صور التقطتها الأقمار الصناعية الأميركية . وبناء على ذلك شرعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفاوض مع ايران ، بهدف الزامها ببندود اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وذلك بالعدول عن عمليات التخصيب ومنعها من الوصول الى دورة الوقود في حال ثبوت صحة المعلومات . اجرت الوكالة عدة مراحل من التفتيش وجولات من التفاوض دونما فائدة. الى ان استقر الأمر على تبني مجلس محافظي الوكالة قرارا في الثاني من شباط ٢٠٠٦ يدعو المدير

العام للوكالة باحالة ايران الى مجلس الأمن لعدم تجاوبها مع الوكالة. وتنفيذا لهذا القرار ارسلت الوكالة تقريرها حول البرنامج الإيراني الى مجلس الامن.^(٣١)

اعتمدت روسيا في تعاملها مع الملف النووي الإيراني على (موازنة) معادلة طرفيها المحافظة على علاقاتها ومصالحها مع ايران ، وضرورة الحيلولة دون امتلاكها اسلحة نووية .

وهي بهذا توافقت مع الموقف الدولي بعدم السماح لإيران من إمتلاك السلاح النووي. ومثلما ان لكل من اوربا ، والولايات المتحدة الأميركية رؤيته الإستراتيجية تحدد بموجبها التعامل مع طموحات ايران النووية ، فلا شك إن لروسيا رؤيتها الإستراتيجية هي الأخرى. ففي الوقت الذي ترى فيه اوربا ان جوارها من منطقة الشرق الأوسط يجعلها ضمن المدى الصاروخي لإي دولة من دوله، اذا ما امتلكت اسلحة نووية^(٣٢) فأن الولايات المتحدة الأميركية كان قد تقررموقفها من البرنامج النووي الإيراني في ضوء مصالحها الإستراتيجية في المنطقة بما فيها الأمن الإسرائيلي . وزيادة في ذلك فهي ترى إن طموحات ايران النووية تشكل تحديا للنظام العالمي والشرق الأوسط نظرا لطبيعة النظام وسلوكه في الماضي. وهو ما أكده اوباما بقوله "ان الطموح النووي الإيراني يُعد تهديد أساسي لمصالح الامن القومي الأمريكي".^(٣٣) اما روسيا فمن ابرز مدركاتها حيال هذا الموضوع ، هي أن متطلبات ضمان أمنها القومي ، تفرض عدم ظهور قوة نووية ، او حتي قوة باسلحة غير نووية الى جوارها من جهة الجنوب . هذه المدركات الإستراتيجية شكلت عتبة مشتركة تنطلق منها الأطراف الثلاثة اضافة الى الصين في الإصرار على عدم توسيع نطاق النادي النووي ، بمنع ايران من امتلاك قدرة التسلح النووي.

ورغم وحدة الموقف هذه ، إلا أن أساليب التعامل للوصول الى هذه الغاية – اي منع ايران من امتلاك السلاح النووي – كانت متباينة . فالدرك الذهني الاميركي عن النظام السياسي بدأ يتشكل منذ ازمة الرهائن عام ١٩٧٩ بكون النظام مصدر عدم استقرار في المنطقة بحكم طبيعته " ايدولوجياً " و "مؤسساتياً" ، فضلا عن معارضته ايران

لمساعي " السلام " في الشرق الأوسط ، الامر الذي يتطلب - طبقا لهذه الرؤية - ايجاد نظام ديمقراطي ، وهذا يعني ان اميركا لا ترى دون تغيير النظام في ايران من سبيل لمنعها من المضي في برنامجها النووي ، وقللت من جدوى الجهود الدبلوماسية في اجبارها على الرضوخ لمشينة المجتمع الدولي. خلاف ذلك كانت رؤية الترويك الأوربية والتي تذهب الى ان المشكلة ليس في طبيعة النظام الإيراني ، بل في البرنامج النووي ذاته وان السبيل لمنع أنشطة ايران النووية ، تتوقف على ما يمكن ان يقدم لإيران من حوافز من شأنها ان تدفع ايران الى تغيير سياستها. ^(٣٤) وقد أيدت روسيا ما ذهب الى الترويك الأوربية للتفاوض مع ايران . الا انها وكذلك الصين لم تحبذا اجراءات عقابية ضد ايران ^(٣٥) فلقد كانت كلا من روسيا والصين غير راغبين في فرض العقوبات ابتداءً للروابط الاقتصادية التي تربطهما بايران ، وبشكل خاص النفط بالنسبة للصين ^(٣٦). وفي آذار ٢٠٠٥ بدأت ادره بوش بأعادة تقويم موقفها حيال ايران ، وقررت الموافقة على تعزيز المفاوضات مع اوربا حول مستقبل البرنامج النووي الأوروبي . ^(٣٧) . ويبدو ان هذا المستجد فرضته مجموعة ظروف منها دولية ، واخرى تتعلق بداخل الولايات المتحدة الأميركية تحول دون لجوئها الى خيار القوة في التعامل مع ايران رغم انها قد ركزت على محاصرتها.

شُرع بالتفاوض مع ايران ، وكانت لروسيا مواقفها المتطابقة مع الولايات المتحدة الأميركية ، وكذلك الترويك الأوربية . فمنذ عام ٢٠٠٣ وقفت روسيا الى جنب الترويك الأوربية ، فقد أعلن بوتين صراحة معارضة روسيا لإمتلاك ايران اسلحة نووية قائلاً انه " مع امتلاك اسلحة نووية لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه ايران بما فيها القضايا الامنية في المنطقة ... اننا نعارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية... ينبغي على شركائنا الإيرانيون ان يتخلوا عن تكنولوجيا دورة الوقود النووي". ^(٣٨)

واستنادا الى توافق روسيا مع الولايات المتحدة الأميركية ، والترويك الأوربية . ولغرض عدم التفريط بعلاقتها المتطورة مع ايران . فقد جعلت من الوكالة الدولية للطاقة مرجعية للتعامل مع الملف النووي الإيراني. ورغم حرص روسيا على علاقتها مع ايران التي تفرضها الاعتبارات الجيوستراتيجية ، كما اوضحنا ذلك . الا انها لم تتردد عن الإتفاق مع اميركا واوربا حين تطلب الأمر أحالة الملف الى مجلس الأمن جراء عدم إمتثال ايران لطلبات الوكالة . وخلال سلسلة القرارات التي أتخذها مجلس الأمن بدءً من

القرار ١٦٩٦ في ٣١ تموز ٢٠٠٦ الذي صدر استناداً الى الفصل السابع لكي يكون ملزماً والذي طلب من ايران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ، مروراً بالقرارات الأخرى وصولاً الى القرار ١٩٢٩ في ٩ حزيران ٢٠١٠ الذي منع بيع الأسلحة لإيران ومنعها من اسلحة تتعلق بالصواريخ الباليستية . كما اذن القرار بتفتيش ومصادرة الشحنات التي تنتهك هذه القيود، وتجميد أصول الحرس الثوري ، وخطوط الشحن الإيرانية .
فأن روسيا كانت تصوت بالموافقة على ما نصت عليه تلك القرارات.^(٣٩)

كما احبطت روسيا محاولة تركيا وايران والبرازيل لتبادل اليورانيوم . مما اعتبره الرئيس الإيراني السابق احمدي نجاد " مساساً بأمة عظيمة " ولم تتردد روسيا على لسان وزير الخارجية عن الافصاح بان " السياسة الروسية تعمل على تطوير المصالح الروسية فقط ، وهي ليست موالية لإيران او موالية للولايات المتحدة الأميركية".^(٤٠) لكن اذا كان الموقف الروسي قد توافق مع موقف كلا من الولايات المتحدة الأميركية واوروبا فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فأن روسيا في غير هذه القضية المهمة ، اخذاً بوصف احدى دراسات معهد الشرق الأوسط بموسكو " تستخدم علاقاتها مع ايران كورقة ضغط في حوارها السياسي مع واشنطن ، فقد وظفت هذه الورقة مرة في تجميد العلاقات مع ايران واخرى فـــــــي تعزيزها".
^(٤١) بيد ان هذا لايعني ان روسيا ليست لها مصالح اخرى مع ايران ، فهناك المصالح الإقتصادية ، كما هناك ضرورات التنسيق السياسي مع ايران بشأن الدور الذي يمكن ان تؤديه في مناطق نفوذ الإتحاد السوفيتي السابق والتي هي ضمن المجال الحيوي الروسي ، وهناك قضية تقسيم بحر قزوين التي تفرض وجودها بشدة على واقع العلاقات بين الدول المتشاطئة ، هذا دون الحديث عن مبيعات السلاح الروسي لإيران فبعض هذه القضايا لا ريب انها بعيدة عن ان تكون موضوعاً للمساومة مع الولايات المتحدة الأميركية. ومما لاشك فيه انه بقدر حرص روسيا على علاقات جيدة مع ايران . لكنها تراعي في كل هذا عدم رجحان التعامل معها على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية. ومن هنا فقد ركزت احدى الدراسات على ان علاقة روسيا بايران والمصالح التي تتوخاها تتجاوز المنافع التي تحققها العلاقة الثنائية ، نحو الافادة مما يلعبه العامل الجيوسياسي لايران في تحقيق تلك المصالح. فقد ركزت الدراسة على ثلاث مصالح اساسية هي .^(٤٢)

١ - الحفاظ على مستوى معين من الحوار الإيجابي مع الغرب ، وفي المقام الاول الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - ضمان سيطرة موسكو في فضاء رابطة الدول المستقلة كمنطقة للتطلعات الروسية.

٣ - ضمان الاستقرار لحدود الدول المستقلة مع روسيا بما في ذلك منع انتشار السلاح النووي .

وبلاحظ ان النقطة الاولى هي في الواقع ضمان تحقيق المصلحتين الأخريين.

محددات السياسة الروسية نحو إيران

اشرنا فيما تقدم الى وجود عوامل دافعة نحو تمتين العلاقة بين روسيا الاتحادية وايران . الا أن ثمة هناك محددات لمستوى هذه العلاقة . اي بين ان تكون علاقة تحكمها المصالح المشتركة ، او انها تتجاوز ذلك لترتقي الى مستوى التحالف الإستراتيجي . من هذه المحددات موضع ايران في التصور الإستراتيجي الأمريكي من جانب ، وحرص ايران على استئناف علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية من جانب آخر ، ادراكا منها لفاعلية تأثيرها في النظام الدولي ، ولقدرتها على ضبط اسرائيل من القيام بمغامرة عسكرية ضد ايران . وربما كانت رؤية الطرفين للخلافات بينهما بأنها ليست عصية على الحل . ولتدعيم هذه الرؤية ، يفيدنا في هذا الموضع ان نقتبس توصيف هنري كيسنجر صاحب البصمات الواضحة على السياسة الأمريكية ، لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بايران حيث يقول " ان ايران من الامم التي لا تملك اميركا اسباب للتشاجر معها .. وان مصالح اميركا مع ايران لا تعتمد على شخص واحد. انها تعكس حقائق سياسية وأستراتيجية لا تزال مستمرة .. ان حافز اميركا للتعامل مع ايران يكمن في اهميتها الجغرافية ومواردها ، ومواهب شعبها " ^(٤٣) ويستطيع اي محلل فهم مضامين هذا التوصيف بأن تصميم السياسة الاميركية حيال ايران يرتبط بثوابت جيوسراتيجية. وان تغيير القيادات الايرانية ليس له الا تأثيرا نسبيا . ولهذا فالاعتقاد لدينا هو ان روسيا في كل الأحوال لا تستطيع اغفال ما تعنيه المصالح الاميركية في ايران . مما يعني ان هناك حدود يجب ان تقف عندها . أدركت موسكو في حقبة غورباشوف هذه الحقيقة ، ويعكس هذا الادراك قولـــــــــه " ان الامريكيين قالوا لنا ان لهم مصالح حيوية في بترول الشرق الاوسط

وانهم سوف يحاربون حماية له مهما حدث ونحن نفهم وجهة نظرهم " .^(٤٤) بهذا المعنى ان مصالح اميركا الحيوية في منطقة الخليج العربي وايران سوف تحول دون الحلم الروسي في نفوذ فعال منافس في هذه المنطقة.

ويمكن المحدد الآخر لعلاقة روسيا بإيران في ازمة الثقة بين البلدين ، ذلك ان بعض الأوساط الرسمية في ايران ، وبشكل خاص المحافظين لا ينظرون الى روسيا على انها شريك موثوقاً به . وهم بهذا يستندون الى ما تحفظه ذاكرة تأريخ العلاقة بين البلدين سواء على عهد روسيا القيصرية او على عهد ستالين خلال حقبة الاتحاد السوفيتي . ويعزز هذه الرؤية في الوقت الراهن علاقة روسيا الوثيقة بإسرائيل التي تتوق لتوجيه ضربة لإيران لو لم تمنعها اميركا من الاقدام على ذلك . ومن جانبهم يرى بعض الاصلاحيين ان تنامي المشاركة الروسية الايرانية تُعد عقبة امام إستئناف العلاقات الايرانية الاميركية ، وهو خلاف طموحهم اي الاقتراب من الولايات المتحدة الاميركية وهو ما لاحظته خافير سولانا^(٤٥) . فعلى هامش التفاوض الاوربي- الإيراني بشأن البرنامج النووي، لاحظ ان الإيرانيون حريصين على اعادة علاقاتهم مع اميركا الى سابق عهدها اذ قال " هم يريدون اميركا - هذا كل ما يريدونه - اميركا " .^(٤٥)

المبحث الرابع

سياسة ايران حيال منطقة الخليج العربي وأحتمالات المساندة الروسية

يهدف هذا الجزء من البحث الى معرفة موقف روسيا من السياسة الايرانية حيال منطقة الخليج العربي . ولإدراك هذه الغاية يقتضي الامر الإجابة على عدة تساؤلات تتدرج في "١" معرفة اهداف السياسة الايرانية في هذه المنطقة ، ثم "٢" ما هي العقوبات التي تواجه هذه السياسة ، و "٣" بيان ما اذا كانت هناك نقاط تلاقي بين السياستين الروسية والايرانية حيال المنطقة ، والتي قد تفرض في حال تحققها مساندة روسيا لايران . ان الإجابة على هذه الأسئلة تُتيح في المؤدى الاخير الوصول الى تلك الغاية . وقبل ان نتصدى للإجابة عن هذه الأسئلة لابد من القول ان ما يلاحظ على سياسة ايران بعد الثورة عام ١٩٧٩ ، هو احتفاظها بالمكاسب الإقليمية التي حققها الشاه على حساب جيرانه العرب . والأكثر من ذلك ، زعم بعض

القادة من رجال الدين والرسميين الإيرانيين ان تمسك ايران بتلك المكاسب يتفق مع حقائق جغرافية وتاريخية^(٤٥). وبالنسبة للعراق الذي يُعد نقطة عبور ايران للدول الاخرى المجاورة فقد تبني النظام الجديد في ايران الإسلامية بعد شهور قليلة من الثورة هدف الإطاحة بنظامه السياسي " وصعدَ عداءه من خلال دعم الحركات الشيعية المعارضة ، حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي لعبت ايران دورا فعالاً في تأسيسه".^(٤٦) اما بالنسبة لموقفها من بقية دول الخليج العربي ، فقد كان يتسم بالسلبية ، لأميرين ، الاول ان ايران ترى هذه الدول موالية للغرب . اما الثاني ، فموقفها المساند للعراق خلال حربه ضد ايران . ونتيجة لاستمرار سياساتها الإستفزازية^(٤٧). فقدت ايران ثقة العرب . وذهبت سدى تطلعات الأنظمة العربية وبشكل خاص منطقة الخليج العربي نحو اقامة علاقات جديدة تتجاوز في واقعها تلك التي ارساها الشاه ، وتبعاً لذلك فقد ظلت طبيعة العلاقات الإيرانية - الخليجية لا تحكمها ثوابت العلاقات الدولية القائمة على اساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية^(٤٨). وخسرت ايران ما كان ممكن ان يكون من وحدة مواقف عربية - إيرانية ، ازاء القضايا الإقليمية ، بما فيها لاحقا البرنامج النووي الإيراني . ولعل ما يدعو الى الغرابة والاسف توافق الحذرالخليجي ، والأسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني . في الوقت الذي كان يمكن ان تكون قدرات ايران النووية عامل ارتياح للعرب عموماً ولكانت منطقة الخليج العربي عمقا لايران ، لو كانت الأخيرة قد اعتمدت سياسة اقليمية خالية من الاطماع ومن السعي المستمر لمد النفوذ.

بعد هذه الملاحظة السريعة سوف نشرع بالاجابة عن التساؤلات السابقة وصولاً لغاية هذا الجزء من البحث.. ف فيما يتعلق بأهداف السياسة الإيرانية ، نقتبس ما ذهب اليه احدى الدراسات الأكاديمية الإيرانية الى تحديد تلك الأهداف في اطارها العام بالآتي^(٤٩).

١ - النمو والتوسعة الإقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة القومية.

٢ - الدفاع عن المسلمين والحركات التحررية ومعارضة اسرائيل والغرب ، بخاصة اميركا.

٣ - اقامة مجتمع اسلامي على اسس شيعية.

وأردفت الدراسة القول ان صياغة اهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية على هذا النحو تنبع من معين التراث الديني للثورة الإيرانية . وانعكس ذلك بدوره على بنود الدستور^(٤٥) الذي يُعد وثيقة لتحليل سياسة ايران الخارجية. وفي تحليل هذه الاهداف يلحظ الاثر الذي تولده على منطقة الخليج العربي . فلنتابع ذلك .

لا يُثير تحليل الهدف الاول ، اي اشكالية بشأن سياستها التي تهدف الى النمو الاقتصادي . فايران شأنها شأن اي دولة اخرى تهدف ان تجعل سياستها الخارجية في خدمة اهداف سياستها الداخلية ، فلا لبس في ذلك طالما كانت مراعاة مصالح الدول الأخرى ماثلة ايضا . فهل اخذت ايران مصالح جوارها من الدول في تنفيذ سياستها الخارجية ام انها تبنت سياسة توسعية Expansion Policy ؟ هنا يمكن ان يساق استمرار ايران لإحتلال الجزر العربية الثلاثة الذي وقع عام ١٩٧١ مثلا على هذه السياسة ، وما احتلالها مؤخراً لبئر الفك الرابع وما يجاوره من اراضي عراقية في منطقة جبل فكة في محافظة ميسان سوى مثلا مضاف على سياسات التوسع قديما وحديثا.

واذا ما انتقلنا الى الهدفين الآخرين ، سنجد ان ايران قد اجازت لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للكثير من الدول تحت دعوى الدفاع عن المسلمين ، في احوال يخضع تقريرها لإيران ذاتها ، فهي من يقرر اين يجب الدفاع عن المسلمين وفي اي الاحوال وكيف. اما الهدف الثالث فهو يقطع صراحة ان ايران تسعى لفرض اعتقاد محدد على الآخرين . وبالسعي لتحقيق هذه الاهداف يبرز تأثير إيران على المنطقة بحكم الجوار الجغرافي ، فهي — اي المنطقة — عتبة الانطلاق نحو الابد .

والواقع ، اي تكن التأسيسات الإيديولوجية التي تتوشح بها السياسة الخارجية الإيرانية، وما يمكن ان تضيفه اخلاقيات الإسلام من جلال على الصياغة الدستورية ، فان هدف ايران الاساسي المخبوء وراء هذا، هو الهيمنة الإقليمية على المنطقة ففي نظرة فاحصة لتاريخ علاقات ايران بالمنطقة نجد انها ما انفكت "منذ القرن التاسع عشر عن السعي كي تكون القوة الاقليمية ، وانها لم تقم بغير مواصلة هذا الهدف بطريقة عدوانية ."^(٤٦) يحفزها على ذلك ما تملكه من عناصر قوة . فأيران كما نوهنا سابقا من فئة الدول

غير الراضية .^(٥٠) ولا يتوقف سعيها لفرض هيمنتها على المنطقة وهيكلها الامنية وفق منهج تتفاعل فيه عوامل ثلاثة هي : تأريخ امبراطوري وموقع جيو- استراتيجي ، وعقيدة دينية .^(٥١)

وأستكمالا لتحديد المآل الأخير للسياسة الإيرانية نسلط الضوء على الوسائل التي تعتمدها إيران وصولا الى اهدافها . وتقديما لذلك نعتقد ان الامر يتطلب توصيف طبيعة الأنظمة السياسية الخليجية ، فقد اصبحت طبيعة هذد النظم بوابة للتدخل الإيراني . فهي نظم تقليدية تواجه درجة من عدم المقبولية ، وبوصفها هذا يتعذر استمرارالقبول بها في عصر يترسخ فيه الإيمان ، بأن ليس غير الديمقراطية من سبيل لضمان حكم صالح يمنح الحقوق للأفراد، ويوسع نطاق المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية ، دونما فوارق على اسس قبلية .

لقد دفعت طبيعة هذه النظم بمشاعرعدم الرضا من مستوى السكون الى مستوى الحركة — اي المطالبة بالحقوق ، وهذا امر طبيعي بسبب تزايد الوعي لدى الشباب الخليجي الذي تشبع بقيم الليبرالية ، بحكم احتكاكه بالغرب سواءً عن طريق الدراسة في الجامعات الغربية ، او السفر المتواصل الى الدول الأوروبية . ولقد تجسدت هذه الحركة بتظاهرات ذات مطالب اصلاحية . وهنا تدخلت ايران لتحويل المطالبة بالحقوق المشروعة الى حركة اضطرابات في هذا البلد او ذاك مستفيدة من علاقة الارتباط الديني المذهبي المتحقق عن طريق جالياتها في اغلب دول المنطقة التي ترجع الى هجرات الايرانيين القديمة لهذه الدول . او ارتباط بعض الأحزاب او الرموز الدينية والسياسية حيث تشكل هذه الروابط امكانات متاحه لايران تستخدمها في البعدين الأمني والسياسي داخل بلدان الخليج العربي .^(٥٢) ولهذا فأن دورها ظاهر في اليمن، كما باننت قدرتها على تحريك الأحداث في البحرين والسعودية ، دون الحديث عن نفوذها الواسع في العراق. ولا يتوقف الدور الإيراني عند حد تصعيد الإضطرابات وحسب ، بل التشجيع على اسقاط النظم القائمة وايجاد نظم موالية تكون ايران بالنسبة لها محورا تدور حوله ، ويكون تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية من خلال إيران ذاتها.

ولا ريب ان القوة العسكرية تُعد من وسائل تحقيق سياسة الهيمنة ، ولذلك فأن ايران تسعى لتجاوز التوازن الأقليمي بجعل معادلة التوازن لصالحها ، ومن ثم فرض سياساتها من موقع القوة وليس من

موقع الضعف. ولهذا فقد ركزت على تنمية قدراتها العسكرية سواءً عبر مشترياتها من الاسلحة او عبر تطوير انتاجها العسكري بالتعاون مع كوريا الشمالية او الى حدٍ ما مع روسيا .

بيد ان اهداف السياسة الإيرانية هذه والوسائل المعتمدة ليست مطلقة العنان في مسارها نحو الهيمنة فهي تواجه بعض الكوابح ، او العقبات لا قبل لايران في تذليلها عن طريق القوة .. ولعل ابرز هذه العقبات هي ان المنطقة تشكل نقطة ارتكاز للسياسة الاميركية على الصعيدين الداخلي والدولي ، فهي ترتبط بالأمن القومي الأميركي ، وتنطوي على مصالح حيوية (مباشرة) للولايات المتحدة الاميركية . فضلاً عن ان سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على نفط المنطقة تتيح لها تأكيد قيادتها للعالم عبر التأثير على القوى الكبرى الاخرى. وتبعاً لذلك فإنها لا تسمح بتنامي الدور الايراني بما يمكنها من ايجاد علاقات تسمح بتغلغل قوى دولية اخرى كالصين او روسيا الاتحادية منافسة لها في المنطقة.

اما الكابح الثاني ، فهو ان الولايات المتحدة ملتزمة طبقاً لما ابرمته من معاهدات واحلاف وما بنته من قواعد عسكرية وما حصلت عليه من تسهيلات في هذا الشأن ، بحماية نظم المنطقة. او على اقل تقدير المحافظة على السلامة الاقليمية لدولها، هذا الالتزام اكده قيام قوات التحالف عام ١٩٩١ بأخراج القوات العراقية من الكويت واعادة السيادة لهذا البلد لا بل تعديل الحدود لصالح الكويت بقرار من مجلس الامن في سابقة خطيرة هي الاولى من نوعها . اذ ليست قضايا الحدود من اختصاصات المجلس التي نص عليها الفصلين السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة .

معنى ذلك ان اي محاولة لتهديد المصالح الاميركية في المنطقة او محاولة تغيير المعادلة الجيواستراتيجية من اية جهة كانت ستواجه بالردع.^(٥٢) بهذا الخصوص يقول مارتن اندك ان الولايات المتحدة اوصلت الى ايران رسالة جوهرها " ان فكرة العدوان ستكون مكلفة جداً " ^(٥٣) كذلك فإن من القيود المحددة للسياسة الإيرانية هي تحالفات دول المنطقة سواءً اكانت مع الولايات المتحدة الأميركية او مع بعض الدول الاوربية . لقد الغت هذه التحالفات والقواعد العسكرية الأميركية في المنطقة اي معنى للحديث عن توازن القوى الإقليمي . وبالتالي فإن اي تغييرات على هذا المستوى تطمح ايران القيام بها ستظل مرهونه بإرادة الحليف الأقوى لنظم المنطقة ، اي الولايات المتحدة الأميركية. بمعنى اخر ان طموح

ايران بالهيمنة على المنطقة قد يتم بموافقة الولايات المتحدة الاميركية ، مقابل (١) توظيفها للقيام بدور (مرسوم) في اسيا الوسطى وشمال القوقاز لصرف روسيا عن الانخراط في سياسةٍ حيال اوربا من شأنها إضعاف إستراتيجية اميركا في هذه القارة . و(٢) عودة ايران الى سلبق عهدا لحماية المصالح الاميركية في المنطق و(٣) اذا ما سمحت الولايات المتحدة لإيران بدور فعال في المنطقة فعليها ان تأخذ بنظر الاعتبار موقف تركيا الحليف في الناتو والتي تنافس ايران في القوقاز واواسط اسيا ، وتتجه بقوة لتطويع علاقاتها مع السعودية وبقية دول الخليج العربي في مواجه السياسة الإيرانية . كما ان على الولايات المتحدة الأميركية ان تأخذ بنظر الاعتبار موقف اسرائيل التي تنظر بقلق الى تنامي القوة والدور الإيراني. وفي الواقع لقد اثار التقارب الاميركي الايراني بعد الاتفاق على البرنامج النووي مخاوف دول الخليج من احتمالات تنصل الولايات المتحدة الاميركية عن حماية نظم المنطقة وعدم لجم تطلعات ايران للهيمنة . فلقد حققت ايران من خلال الاتفاق كما نعتقد النتائج الآتية :

١ - تجنب احتمالات تكاد تكون مؤكدة في مواجهة حرب كان يمكن ان تشن عليها من قبل الناتو بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. او اميركا وبعض الدول الاوربية ، وفي اقل تقدير اميركا زائدا اسرائيل.

٢ - تمكنت من خلال الإتفاق من تحاشي تدمير بناها التحتية فيما لو وقعت الحرب.

٣ - البدء التدريجي برفع العقوبات الاقتصادية وسواها عن ايران ، وهو ما يمنحها مرونة التحرك السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي .

٤ - بالمقابل ان الاتفاق الزم ايران بالخضوع الى رقابة دائمة من قبل خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولا شك ان النفوذ الاميركي لمراقبة ايران سيأتي ضمن برنامج الرقابة هذه وتحت غطاءها.

بهذا المعنى ، يرى البعض أن الإتفاق يُعد عتبةً لمرحلةٍ جديدةٍ في علاقات ايران بالولايات المتحدة الأميركية . وهو ما أكدّه الرئيس روحاني بوصف الاتفاق على انه " بداية لصفحةٍ جديدةٍ من التاريخ " .^(٤٤) وتنظر دول الخليج العربي الى مرحلة ما بعد الاتفاق ربما تمكّن الجديد ايران من إداء دورا اقليميا فعالا في المنطقة. وهو ما اثار مخاوفها . هذه المخاوف واجهتها الادارة الاميركية بتطمينات اكدها

أوباما خلال قمة كامب ديفد بميريلاند في ١٥ مايس ٢٠١٥ بقوله " نؤكد التزامنا بأمن دول مجلس التعاون الخليجي ، ومواجهة اي تهديد خارجي ، [واضاف قائلاً] وسنزيد التعاون الامني والتدريبات العسكرية المشتركة " وقد اكد بذات الوقت بان هذا التعاون مع دول الخليج لا يهدف الى [اغفال ايران] وهذا يعني أن اطر التعامل الاميركي مع المنطقة سوف يكون فيها لايران حضوراً انطلاقاً من كونها قوة اقليمية خليجية . وتجنباً لما قد تثيره الترتيبات التي تتمخض عن الاتصالات الاميركية الايرانية ، كان امير قطر قد أكد خلال القمة آنفه الذكرو على " ضرورة عدم تدخل الدول غير العربية بشؤون الدول العربية " في محاولة منه لاستصدار ضمان اميركي بمنع ايران من اي تحرك ضد دول الخليج العربي .^(٥٥)

ويسود لدينا الاعتقاد ان الاتفاق يُعد مدخلاً للولايات المتحدة الاميركية للتأثير على مسار السياسة الخارجية الايرانية ، وذلك من خلال التلويح بعدم التزام ايران ببندوده مما يجعل ايران في موقف حرج امام الاسرة الدولية . ولعل اثاره موضوع الصواريخ الباليستية الايرانية ، واحتمال احوالها الى مجلس الامن من خلال الأمين العام للامم المتحدة الا واحدة من هذه الضغوط التي تهدف الى ثني السياسة الايرانية في سوريا او حتى العراق او تحجيم الدور الايراني في قضايا المنطقة بشكل عام .

بعد بيان اهداف السياسة الايرانية حيال منطقة الخليج العربي والعقبات التي تواجهها ، توجب منهجية البحث معرفة ما اذا كانت هناك نقاط للتلاقي بين السياسة الايرانية ، والاهتمام الروسي بالمنطقة . بهذا الخصوص يمكن القول ان ثمة نقطة اساسية استراتيجية يلتقي عندها الطرفين . وهي ، ان ايران ترى أن الحضور الاميركي في المنطقة كابحاً لأهدافها الإقليمية _____ كما سبقت الاشارة الى ذلك . وترى روسيا ضرورة ان يكون لها دوراً في المنطقة تفرضه مكانتها الدولية .

وعلى صعيد آخر يلتقي الطرفين حول نقطة اخرى ذات اهمية لكليهما ولدول اخرى هي ضرورة منع السعودية من اعتماد سياسة حفظ اسعار النفط لإعتبارات سياسية . فلقد الحققت هذه السياسة اضراراً ليس فقد بايران وروسيا ، بل باغلب الدول المنتجة للنفط.

بيد ان هاتين النقطتين لا تسوغان مساندة روسيا لسياسة الهيمنة التي تنتهجها ايران نحو المنطقة . فلروسيا علاقاتها الخاصة التي تستند الى مصالحها . فهي تسعى لتطويع علاقاتها التجارية مع

منطقة الخليج العربي ، ورغم انها تسعى لان تكون احد موردي السلاح لدولها ، الا انها لا تتوق الى تحقيق مكاسب سياسية او امنية . صحيح ان لروسيا رؤيتها بشأن امن المنطقة . الا انها تتجنب الانغماس في اهتمامات ايران في المنطقة بشكل فعال، وأنما تتوخى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني .^(٥)

ولما تقدم ، وإهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة الاميركية يسود لدينا الإعتقاد ان روسيا الاتحادية سوف لن تذهب بعيدا الى التوافق مع السياسات الايرانية سواء ازاء قضايا الشرق الاوسط او ازاء منطقة الخليج العربي . فروسيا بقدر ما تريد ان يكون لها حضورا في القضايا الدولية والاقليمية ، الا انها لاتنسى بالنتيجة النهائية ما تفرضه مصالحها القومية . وعلى وجه الدقة في مجالها الحيوي ، ودلالة ذلك انسحاب القوات الروسية من سوريا مؤخرا، والتقاربات الانية الأخيرة بين وزيرى خارجية البلدين حول ايجاد نهاية للاوضاع الدامية فيه. واتخاذها قبل ذلك موقفا محايدا من الصراع في اليمن الذي تساند فيه ايران الحوثيون .

تدرك روسيا ان منطقة الخليج العربي، هي منطقة مصالح حيوية اميركية ليس لها ان تنافس هذه المصالح . أنما ينصب لديها الاهتمام على الجمهوريات التي انسحلت عن الاتحاد السوفيتي السابق سواء تلك التي تشكل الجوار لايران او تلك التي تتاخم روسيا مباشرة. إذ تُعد هذه الدول مجالاً حيويًا لروسيا ، وهو ما يُعظم من اهميتها الإقتصادية والجيواستراتيجية . وبذلك فأن روسيا حريصة على ألا تنخرط هذه الدول في اطار الناتو.

وعلى الصعيد الأقليمي فأن ثمة عوامل اخرى تحد من تنامي علاقة روسيا بأيران ، منها ان روسيا تسعى لإقامة علاقات جيدة مع تركيا العضو في حلف الناتو والتي تنافس ايران في كلا منطقة الخليج العربي (تطور العلاقات التركية السعودية) وتنافسها ايضا في جمهوريات اسيا الوسطى وشمال القوقاز. وبالتالي فان روسيا مثلما يعينها الدور الايراني في المنطقة الثانية ، فيعينها كذلك الدور الروسي فيها. وهو ما يدفعها الى اقامة علاقات ربما متوازنة بين الطرفين . هذا الواقع كان وراء قبول روسيا لتخفيف حدة التوتر في علاقاتها

مع تركيا بعد قيام الأخيرة باسقاط الطائرة الروسية فوق الاراضي السورية في تشرين الثاني ٢٠١٥. فروسيا تدرك ان وراء التصرف التركي مساندة دولية هدفها اعطاء اشارة الى الروس لمراعاة عدم تجاوز حدود لعبة الصراع في سوريا. وهي تدرك في الوقت عينه تبعة اقدامها على رد فعل غير مدروس بالضد من تركيا، مما دفعها لتخفيف حدة التوتر والعودة بالعلاقات بين البلدين الى سابق عهدها.

من جانب آخر لا تنظر اسرائيل بأرتياح الى تنامي علاقات روسيا بإيران (سواءً دورها السابق في بناء مفاعل بوشهر او عقود التسليح المبرمه مع ايران ، وتطوير هذه للصواريخ البالستية بمساعدة الخبرة الروسية او الكورية) ولما كانت روسيا تهتم بتطوير علاقاتها مع اسرائيل ، فأنها لا شك تأخذ هذه الحساسية بنظر الاعتبار.

وُتحد ازمة الثقة بين كل من روسيا وايران من اندفاع الروس نحو ايران في سياسة تتجاوز الحدود . اي التحالف الاستراتيجي ، فالروس يدركون طبيعة العلاقة التاريخية بين ايران والغرب وبشكل خاص الولايات المتحدة الاميركية . اما الايرانيون فما برحت ذاكرتهم تحفظ عن الروس عدائهم لإيران. ولهذا فان العلاقات الروسية الايرانية سوف لن تتجاوز المجال التجاري بضمنه مبيعات السلاح مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هذه المبيعات ينبغي الا تؤثر على علاقات روسيا باسرائيل، التي يقلقها تنامي الامكانات العسكرية الايرانية. فضلا عن ذلك فان روسيا هي بحاجة لعلاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الاميركية . ولا يمكن ان تضع نفسها في خيار المفاضلة بين الولايات المتحدة وايران كما اسلفنا . ومن المؤكد ان سعي روسيا لإن يكون لها دورا في القضايا الدولية يحتم عليها ان تكون اكثر قربا من الولايات المتحدة الأميركية . دون اغفال متطلبات مصالحها الحيوية ، وهو اكده نائب وزير الخارجية الروسي بقوله " ان روسيا تتصرف دوليا في هدي ادراكها لمصالحها وليس لاي اعتبار اخر".

خلاصة وتوصيات

والخلاصة ان العلاقات الروسية الايرانية تقررها الى حد كبير الموازنات الدولية ، من جانب ، واقتضاءات التعامل بين الكبار انفسهم من جانب آخر . فمن وجهة النظر الايرانية لاتستطيع ايران رغم اهتمامها التاريخي بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الاميركية اغفال ما للعامل الجغرافي من اهمية وتأثير على تخطيط سياستها حيال روسيا . فضلا عن فروض المصالح المشتركة بين البلدين في اسيا الوسطى وشمال القوقاز اذ يُعد استثمار موارد بحر قزوين مثالا على ذلك . وبالتالي فان ايران تسعى لعلاقات قريبة من ان تكون متوازنة مع الولايات المتحدة الاميركية وروسيا الاتحادية . اما روسيا فسوف يتأثر مسار علاقاتها مع ايران بطبيعة المصالح الغربية في هذه الدولة وبشكل خاص مصالح الولايات المتحدة الاميركية . وهي سوف لن تتجه نحو المنافسة الحرجة لهذه المصالح في عموم منطقة الخليج العربي . وربما كان المستوى الذي تتوق اليه روسيا هو ايجاد مستوى من التعاون الاقتصادي في مشاريع ذات طابع انمائي ، فضلا عن حاجتها لراس المال الخليجي . ورغم انها ابرمت صفقات مبيعات سلاح الى بعض دول المنطقة . الا ان ذلك لا يرتبط بترتيبات الامن الاقليمي من وجهة النظر الروسية . فروسيا في الواقع تريد ان تقيم علاقات متوازنة بين ايران ودول الخليج العربي لان استقرار هذه المنطقة يعنيها لاسباب ترتبط بالاثار التي تُحدثها حالة اللااستقرار على اسعار النفط ، مما يؤثر على عائداتها النفطية . اما رؤيتها لقضية الامن فتتركز على حل النزاعات والمشكلات في منطقة الخليج العربي بالطرق السلمية ، واخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل ، والاعتراف بالمصالح الدولية غير الاميركية في المنطقة .

ولتوثيق العلاقات الروسية مع دول الخليج العربي نرى ان ثمة هناك عوامل من شأنها التقريب اكثر بين روسيا ودول المنطقة . فالعلاقات بين روسيا والدول العربية الخليجية مجردة عن ممكنات التدخل الروسي في الشؤون الداخلية لها . مما يجعل طبيعة العلاقة مبنية على اساس المصالح المتبادلة . وعلى صعيد آخر ان ثقل دول الخليج العربي النفطي وتأثير ذلك في سوق النفط والغاز اعمق من تأثير ايران . وان التنسيق بين روسيا ودول الخليج المنتجة للنفط يجنبها الكثير من الآثار السلبية للسياسات النفطية المتقاطعة . كما

يتطلب تطوير العلاقات بين البلدين ايجاد علاقات اقتصادية ومصالح مترابطة تضع روسيا في موقف المدافع عن مصالح جوهريّة مشتركة في حال تعرض دول المنطقة الى اي عدوان .ولا ريب ان اهتمام روسيا بتنمية مصالحها في المنطقة يتيح فرصة تشجيعها لمساندة القضايا الاقليمية الخليجية ، وهذا بدوره يتطلب من الدول الخليجية اتخاذ خطوات تشجيعية نحو موسكو تتمثل في زيادة حجم الاستثمارات الخليجية في روسيا لمواجهة الضغوط الاميركية والاوربية نحوها.

الهوامش

- (١) ينظر مفصلاً عن ذلك في ، كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، توزيع مكتبة النهضة العربية ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ٢٧٣ وما بعدها
- (٢) أنريجان^١ ، كيلان ، مازندران ، خراسان ، واسترآباد
- (٣) ينظر ، ناظم يونس العزاوي ، التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في ايران ١٩٠١ - ١٩٥١ ، دار دجلة ، ناشرون وموزعون ، عمان/الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ٧١
- (٤) حيث اعتمدت ايران على المانيا في مواجهة التنافس الروسي البريطاني سابقاً، وفي هذه المرحلة تحول ايران الاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية في مواجهة التنافس السوفيتي - البريطاني ، وايران في تلك الفترة أكثر خشية من الامتداد السوفيتي على اراضيها.
- (٥) روح الله رضائي سياسة ايران الخارجية ١٩٤١ - ١٩٧٣ ترجمة علي حسين فياض و عبد المجيد حميد جودي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، سلسلة ايران والخليج (٢٠) ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦
- (٦) المصدر نفسه ٢٤١
- (٧) المصدر نفسه ٢٥٦-٢٥٩
- (٨) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠
- (٩) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩
- (١٠) مقتبس من بوب ودورد ، خطة الهجوم ، تعريب فاضل جكتر ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٧
- (١١) ينظر بهذا ، حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦٨
- (١٢) سايروس فانس ، خيارات صعبة ، المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٨
- (١٣) نقلاً عن موريل اتكن " الجمهورية الاسلامية والاتحاد السوفيتي " في الثورة الإيرانية والجمهورية الاسلامية ، اعداد نكي ركيدي وارک هوكلند ، ترجمة علي حسن فياض ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٢
- (١٤) Mark N, Katz " Iran and Russia" <http://iranprimer.usip.Org/resource/iran-and-russia>

(١٥) موريل اتكن، مصدر سابق ، ص ٢٤٤

(١٤) ناثانيال هاول " السياسة الإيرانية في شمال غرب اسيا " في كتاب ايران والخليج البحث عن الإستقرار ، اعداد جمال سند السويدي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص٢٤٩

(١٥) غالبا ما تستفيد بعض الدول من الصراعات او النزاعات البينية لدول اخرى . وقد تكون هذه الفائدة سياسية او اقتصادية مثال ذلك الفائدة التي تحققت لإيران جراء تدمير الولايات المتحدة الأميركية للعراق بعد احتلاله . وفي هذا السياق أذا كانت الولايات المتحدة الأميركية والغرب قد وجدا في الحرب العراقية الإيرانية وسيلة لتقويض امكانات كلا البلدين وسيلا لإضعافهما ، فأن الحرب كانت من وجهة نظر القيادة العراقية في حينه ردا على مبدأ تصدير الثورة الذي تبنته القيادة الإيرانية ، وما نتج عن هذا المبدأ من تصرفات رأت فيها القيادة العراقية السابقة بكونها مقدمة لزعة النظام فيه ، فأندلعت الحرب في وقت انتهز فيه العراق ضعف المؤسسة العسكرية الإيرانية بهروب قياداتها خارج ايران بعد الإطاحة بنظام الشاه.

(١٦) انتوني كوردزمان " قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد " في ايران والخليج البحث عن الإستقرار، مصدر سابق ، ص٣١٣
 ° في السادس والعشرين من شباط عام ١٩٩١ اصدر مجلس السوفيت الاعلان رقم ١٤٢ ، الذي اعن بموجبه الاعتراف بأستقلال الجمهوريات السوفيتية . وبهذا الاعلان فقد تفكك الاتحاد السوفيتي.

(١٧) عبد الخالق عبدالله ، النظام الاقليمي الخليجي ، مركز الخليج للابحات ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦ ، ص٣٤ عبد الخالق عبدالله ، النظام الاقليمي الخليجي ، مركز الخليج للابحات ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦ ، ص٣٤

(١٨) Nikolay Kozhanov , Understanding The Revitalization Of Russian – Iranian Relations .
 Carnegie Moscow Center , May 2015

(١٩) تيري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، تعريب خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت ٢٠٠٨ ، ص٣٧٣
 (٢٠) نقلا عن ناثانيال هاول " سياسة ايران في شمال غرب اسيا الفرص والتحديات والإنعكاسات " في ايران والخليج البحث عن الإستقرار.

مصدر سابق ، ص٢٥١
 (٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٣ وما بعدها .
 (٢٢) سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية الإيرانية الى اين ، دراسات استراتيجية العدد (١٥٩) ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص٤٤

(٢٣) نورهان الشيخ " العلاقات الروسية الإيرانية ..تكتيكو ام أستراتيجية " <http://araa.sa/index.php>

(٢٤) MARK N.KATZ "Russian – Iranian Relations in the Putin Era"
<http://digilib.gmu.edu/Russian-Iranian.1.10.2002>

Ibid (٢٥)

Mark N. Katz , Iranian – Russian Relations op.cit (٢٦)

(٢٧) شاهرار شويين ، ، طموحات ايران النووية ، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص١٣
 ° على صعيد مبيعات السلاح الروسي لايران ، تُعد ايران سوقا رئيسيا للسلاح الروسي . حيث يعتمد الجيش الإيراني على السلاح الروسي بنسبة تصل الى ٨٥٪. فمذ اتفاق مقايضة الغاز بالسلاح الذي ابرمه الرئيس هاشمي رفسنجاني عام ١٩٨٩ الذي تسلمت بموجبه ايران منظومة

صواريخ مضادة للطائرات بعيدة المدى ، وانظمة دفاع جوي وعشرون مقاتلة ميغ واني عشر طائرة سوخوي ، وبموجبه استلمت طهران بين العامين ١٩٩٢-١٩٩٦ غواصات تعمل بالديزل والكهرباء ، وكذلك طائرات مروحية . ومع صعود بوتين الى السلطة عام ٢٠٠٠ تصاعدت مبيعات الأسلحة. فقد قام وزير الدفاع الروسي في كانون اول ٢٠٠٠ بزيارة الى طهران تم خلالها الإعداد لعقد تقديرياتها ب (٧٠٠) مليار دولار . كما وقعت موسكو في تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ عقد تسليح ضخم بقيمة (٤٠٠) مليون دولار تلقت طهران بموجبه (٢٩) منظومة صواريخ فعالة للدفاع الجوي (TOR M1) وقامت موسكو بتحديث الطائرات العسكرية الإيرانية (سوخوي ٢٤ و ميغ ٢٩) كما قامت بصنع وإطلاق اول قمر صناعي إيراني ، وخلال زيارة وزير الدفاع الروسي في العشرين من يناير عام ٢٠١٥ تم خلالها التوقيع على اتفاقية لتعزيز ورفع مستوى التعاون بين البلدين . تشتمل على بيع ايران دبابات ومنظومات دفاع ضد الاهداف الجوية بعيدة المدى وغيره من الأسلحة ، فضلا عن قيام روسيا بتدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية .

ينظر في تطوّر مبيعات الأسلحة الروسية لإيران انتوني كوردسمان " قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر للتهديد " في كتاب ايران والخليج ، مصدر سابق ، ص ٣١٣ ، كذلك انظر نورهان الشيخ " العلاقات الروسية الإيرانية .. تكتيكية ام استراتيجية " بحث منشور على

الرابط <http://araa.sa/index.php>

(٢٨) مايكل كليز ، دم ونقط اميركا واستراتيجيات الطاقة الى اين ، ترجمة هيثم جلال غانم ، دار الساقبي للنشر والتوزيع ، بيروت ،

٢٠١٠ ، ص ٢٤٦

Mark N. Katz " Russian – Iranian Relation in the

(٢٩)

Putin Era" Ibid

(٣٠)

Ibid

علي رضا جعفر زاده ، احد اعضاء المجلس القومي للمقاومة في ايران BCRI ، وهو إئتلاف واسع شامل يعمل كبرلمان إيراني في المنفى يضم (٥) منظمات واحزاب بضمنها حركة مجاهدي خلق التي يعود تأسيسها الى عام ١٩٦٥ امانه نظام الشاه . كما يضم المجلس (٥٥٠) عضواً من الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية والخبراء والفنانين والعلماء والضباط، اضافة لم لمن يسمون قادة جيش التحرير الوطني الإيراني الذي يُعد الذراع المسلح لمجاهدي خلق . في آب / ١٩٩٣ انتخب المجلس بالإجماع السيدة مريم رجوي رئيسا لجمهورية ايران للفترة الانتقالية . وفي العام ٢٠٠٨ الغت محكمة العدل الأوروبية قرارا سابقا لها بأدراج المنظمة على اللائحة الأوروبية للمنظمات الإرهابية . وبهذا القرار حصلت منظمة مجاهدي خلق على ما كانت تطالب به.

<https://ar-wikipedia.Org/wiki>

(٣١) شاهرام تشوبين ، مصدر سابق ص ٢١

(٣٢) المصدر نفسه ، ١٦٥

(٣٣) نقلا عن Kenneth Katzman, Iran: U.S. Concerns and Policy Responses CRS Report for

Congress Congressional Research Service March 4,2011

(٣٤) شاهرام شوبين ، المصدر السابق ، ص ١٦٧

(٣٥) كوندوليزا رايس ، اسمى مراتب الشرف ذكريات من سني حياتي في واشنطن ، ترجمة وليد شحادة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠١١ ،

ص ٥٢٩

(٣٦) تريتا بارزي ، ايران والمجتمع الدولي ، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٩

^(٣٧) Mark Simakovsky " Reassessing Regime Change : U.S. National Security Strategy towards Iran the Journal of International Policy Solutions.

Ibid

(٣٨)

Kenneth Katzman, Iran: U.S. Concerns and Policy

(٣٩)

Responses ,Ibid

^(٤٠) سعد الحمداني " العلاقات الروسية – الإيرانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ " المجلة السياسية والدولية ، العدد ٢١ لسنة ٢٠١٢

الجامعية المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ص ٥٦

^(٤١) نيكولاي كوزهانوف "علاقات روسيا مع ايران " حزيران ٢٠١٢ www.washingtoninstitute.org

^(٤٢) Nikolay Kozhanov , Understanding The Revitalization Of Russian – Iranian Relations

Carnegie Moscow Center May 2015 Carnegieendowment .org

^(٤٣) هنري كيسنجر ، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكاتب

العربي ، بيروت ٢٠٠٢ ص ١٩٧ و ١٩٨

^(٤٤) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج او هام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦

" شغل منصب الامين العام للنااتو منذ ١٩٩٥ وحتى تشرين اول ١٩٩٩ ومنذ ذلك التاريخ حتى العام ٢٠٠٩ اصبح الممثل السامي للسياسة والامن

الاوربي ، الامين العام لاتحاد اوربا الغربية

^(٤٥) كوندوليزا رايس ، مصدر سابق ، ص ٥٢٩

^(٤٦) من بين هذه المزايع خلال حقبة الثمانينات من القرن المنصرم ما صرح به وزير الخارجية الإيراني الأسبق صادق قطب زاده في ١٩٨٠/٥/١

اثناء زيارة له في ابو ظبي حين قال " ان جميع اقطار الخليج العربية هي تأريخيا جزء من الأراضي الإيرانية " نقلا عن وزارة الخارجية

العراقية ، اللجنة الاستشارية : الأعتداءات الفارسية ، ١٩٨ ، ص ١١

^(٤٧) نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية نيفين ، بيروت ، ٢٠٠١ ،

ص ٢١٢

^(٤٨) تواليت تصريحات المسؤولين الايرانيين المعادية للدول العربية بعد الثورة الايرانية من ابرزها تلك الدعوة التي وجهها الخميني الى المسلمين

بمناسبة عيد الفطر عام ١٩٨٠ الى " قلب كل الانظمة العربية القائمة " نقلا عن مجلة الحوادث بيروت في ١٩٨٠/٨/٢٩ ، وقوله " ان بإمكانه

ان يحول الخليج الى كرة من نار " نقلا عن محمد حسنين هيكل ، مدافع اية الله ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٦ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥١

^(٤٩) عدنان بهاء السعيري ، الاستراتيجية الأميركية تجاه ايران بعد احداث ايلول ٢٠٠١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،

بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧٤ عدنان بهاء السعيري ، الاستراتيجية الأميركية تجاه ايران بعد احداث ايلول ٢٠٠١ ، مركز حمورابي للبحوث

والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧٤

^(٥٠) محمود سريع القلم " الامن القومي الإيراني " مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٩ لسنة ٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،

ص ١١٤-١١٥

^(٥١) ففي ١٦ من المادة الثالثة أ / الفصل الأول : الأصول العامة جاء النص كما يلي " تنظم السياسة الخارجية للبلاد على اساس المعايير

الإسلامية والإلتزامات الأخوية تجاه المسلمين [والحماية] الكاملة لمستضعفي العالم " . وفي المادة الحادية عشر من ذات الفصل ، ورد

النص "وان تواصل سعيها من اجل تحقيق الوحدة [السياسية] والأقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي . وفي المادة (١٥٢) ورد النص " تقوم

السياسة الخارجية الإيرانية على أساس ... والدفاع عن حقوق [جميع] المسلمين وفي المادة (١٥٤) ورد النص " ... وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي [نقطة] من العالم .

^{٥٥} منذ تصاعد قوة العراق بعد عام ١٩٦٨ تعادل ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، فالعراق زائدا المملكة العربية السعودية (وربما الدول الخليجية الأخرى) تتعادل مع إيران . بتعبير أدق القوة العسكرية العراقية (بعدتها وعديدها) زائدا المال الخليجي يحققان وضع التوازن مع إيران. ويبدو ان هذا التوازن كان في الواقع نسبيا ، او انه توازن قلق . اذ لو كانت معادلته دقيقة ، لكان ذلك مما يحول دون اتيان إيران تصرفات اقليمية غير شرعية. مثل احتلالها للجزر العربية الثلاثة التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، فضلا عن الادعاء بعائدية البحرين اليها والذي اسقطه الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة ١٩٧٥ حيث اكد خلاله الشعب البحريني عروبه ، وتمسكه بسيادته على دولته المستقلة. وبعد انتهاء حرب الثمان سنوات بين إيران والعراق ، ساد المنطقة توازن الضعف بسبب ما اصاب الماكينة العسكرية لكليهما من تراجع . كما اثرت احداث ١٩٩٠ ، والتدمير الذي اصاب القدرة العسكرية العراقية عام ١٩٩١ بعد طردها من الكويت ، لتجعل ميزان القوة في صالح إيران كليا ، لاسيما وانها اتجهت منذ عام ١٩٨٩ الى موسكو لإعادة بناء قوتها العسكرية . وعلى الصعيد السياسي وظفت الدبلوماسية الإيرانية احداث المرحلة لتؤكد ان الخطر الذي يهدد نظم المنطقة مصدره العراق . وباحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣ وتساعد وجود القوات الأميركية في المنطقة ، فإنه لم يعد بالإمكان الحديث عن توازن قوى اقليمية . فأيران هي الدولة الأقوى قياسا الى الدول الخليجية . نعم ، لكن هذه الدول عززت قوتها المحدودة بالتحالفات مع الولايات المتحدة او بعض الدول الأوروبية .

^(٥٦) تبييري كليل ، إيران الثورة الخفية ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠

^(٥٧) منذ تصاعد قوة العراق بعد عام ١٩٦٨ تعادل ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، فالعراق زائدا المملكة العربية السعودية (وربما الدول الخليجية الأخرى) تتعادل مع إيران . بتعبير أدق القوة العسكرية العراقية (بعدتها وعديدها) زائدا المال الخليجي يحققان وضع التوازن مع إيران. ويبدو ان هذا التوازن كان في الواقع نسبيا ، او انه توازن قلق . اذ لو كانت معادلته دقيقة ، لكان ذلك مما يحول دون اتيان إيران تصرفات اقليمية غير شرعية. مثل احتلالها للجزر العربية الثلاثة التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، فضلا عن الادعاء بعائدية البحرين اليها والذي اسقطه الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة ١٩٧٥ حيث اكد خلاله الشعب البحريني عروبه ، وتمسكه بسيادته على دولته المستقلة. وبعد انتهاء حرب الثمان سنوات بين إيران والعراق ، ساد المنطقة توازن الضعف بسبب ما اصاب الماكينة العسكرية لكليهما من تراجع . كما اثرت احداث ١٩٩٠ ، والتدمير الذي اصاب القدرة العسكرية العراقية عام ١٩٩١ بعد طردها من الكويت ، لتجعل ميزان القوة في صالح إيران كليا ، لاسيما وانها اتجهت منذ عام ١٩٨٩ الى موسكو لإعادة بناء قوتها العسكرية . وعلى الصعيد السياسي وظفت الدبلوماسية الإيرانية احداث المرحلة لتؤكد ان الخطر الذي يهدد نظم المنطقة مصدره العراق . وباحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣ وتساعد وجود القوات الأميركية في المنطقة ، فإنه لم يعد بالإمكان الحديث عن توازن قوى اقليمية . فأيران هي الدولة الأقوى قياسا الى الدول الخليجية . نعم ، لكن هذه الدول عززت قوتها المحدودة بالتحالفات مع الولايات المتحدة او بعض الدول الأوروبية .

^(٥٨) عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الإيرانية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص

(^{٥٢}) ولعل درس احتلال العراق للكويت دليلاً على ذلك . لقد تحدث المسؤولين العراقيين وقتها ان العــــراق (الجديد) اي بعد احتلاله للكويت اصبح يملك ٢٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي ، كما انه اصبح يملك اطلالة اطول على سواحل الخليج العربي . مثل هذا التطور ما كانت الولايات المتحدة الأميركية لتسمح بها للعراق الذي لم يواكب مسيرة التسوية " السلمية" للقضية الفلسطينية . من جانب اخر ان العراق وُصِفَ منذ عام ١٩٧٢ بأنه على حد وصف كيسنجر " العميل السوفيتي الرئيسي في الشرق الأوسط"، مقتبس من بوب ودوررد، خطة الهجوم ص١٠٧ وانه قوة عاقبة لاي سلام عربي – إسرائيلي حيث انه الدولة العربية الأكثر تطرفاً وعناداً " هنري كيسنجر ، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ، ترجمة ، خليل فرحات ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ج٢ ، ص٤٣٢ ولا شك في ان هذا الحدث – احتلال العراق للكويت – تدعمه التصورات انفة الذكر كان وراء الإعتقاد الراسخ لدى البيت الأبيض بضرورة تغيير النظام في العراق وعدم السماح لهذا البلد من النهوض بعد تدميره ، تأكيداً للوعد السابق باعادته الى عصر ما قبل الصناعة ، وهذا الذي حصل فعلاً.

(^{٥٣}) مارتن انديك ، اولويات السياسة الاميركية في الخليج التحديات والخيارات في المصالح الدولية في الخليج العربي ، ترجمة وتوزيع مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي ، ابو ظبي ٢٠٠٦، ص١١٩

(^{٥٤}) نقلاً عن د. علي الدين هلال " الإتفاق النووي الإيراني وأمن الخليج التأثيرات والخيارات "

<http://araa.sa/index.php>

(^{٥٥}) تصريحات تناولتها وكالات الانباء

(^{٥٦}) شهدت علاقة روسيا مع دول الخليج العربي تطوراً تعكسه الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا الطرفين نتج عنها ابرام بعض العقود التجارية . ويبدو ان تنسيق العلاقات يجري على مستوى جماعي بين روسيا ودول المجلس . فثمة اجتماعات مشتركة تجري بين وزراء خارجية دول المجلس ووزير خارجية روسيا وهو ما اسمى بالحوار الإستراتيجي . وقد عقد اول اجتماع بين الاطراف في تشرين الثاني ٢٠١١ اعقب ذلك عدة اجتماعات . من جانب اخر ركزت روسيا في علاقاتها الخليجية على المملكة العربية السعودية . فقد قام ولي العهد وزير الدفاع محمد بن سلمان بزيارة الى السعودية في ١٨ حزيران ٢٠١٥ بحثت خلال هذه الزيارة الموقف الدولي من قضايا الشرق الاوسط ومنها تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة